

١٠١ - ابن رشد المالكي (٥٩٥هـ)

قال ابن رشد رحمه الله: «القول بالجهة: وأمّا هذه الصّفة فلم يزل أهل الشريعة من أول الأمر يشبّثونها لله تعالى، حتّى نفّثها المعتزلة ثمّ تبعهم على نفّثها متأخرو الأشعرية، . . . وظواهر الشرع كلّها تقتضي إثبات الجهة مثل قوله تعالى: ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [السجدة: ٥]، ومثل قوله تعالى: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤] ومثل قوله تعالى: ﴿ءَأْمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخِفَّ بِكُمْ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾ [الملك: ١٦]، إلى غير ذلك من الآيات، التي إن سلّط عليها التأويل عاد الشرع كلّهُ مؤوّلاً، وإن قيل فيها إنّها من المتشابهات عاد الشرع كلّهُ متشابهاً؛ لأنّ الشرائع كلّها مبنية على أنّ الله في السماء، وأنّ منه تنزل الملائكة بالوحي إلى النبيين، وأنّ من السماء نزلت الكتب، وإليها كان الإسراء بالنبي، حتّى قرب من سدرة المنتهى. وجميع الحكماء قد اتّفقوا أنّ الله والملائكة في السماء، كما اتّفقت جميع الشرائع على ذلك»^(١).

١٠٢ - المقدسي (٦٠٠هـ)

قال الإمام الحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي في كتاب «الاقتصاد في الاعتقاد»:

«من صفات الله تعالى التي وصف بها نفسه، ونطق بها كتابه، وأخبر بها نبيه: أنّه مُستَوٍ على عرشه كما أخبر عن نفسه، ثمّ ذكر آيات الاستواء السبع إلى أن قال:

(١) مناهج الأدلة في عقائد الملة (ص ١٧٦)، لابن رشد.

فهذه سبعة مواضع أخبر الله فيها سبحانه أنه على العرش.
ثم ساق جملة من الأحاديث في ذلك إلى أن قال:
وفي هذه المسألة أدلة من الكتاب والسنة يطول بذكرها الكتاب.
ومُنكر أن يكون الله في جهة العلو بعد هذه الآيات والأحاديث مُحالٌ
لكتاب الله، مُنكرٌ لسنة رسول الله ﷺ^(١).

١٠٣ - القرطبي (٦٧٧هـ)

قال الإمام القرطبي رحمه الله في تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]: «هذه مسألة الاستواء، وللعلماء فيها كلام وإجراء. . . والأكثر من المتقدمين والمتأخرين أنه إذا وجب تنزيه الباري سبحانه عن الجهة و[التحيز] فمن ضرورة ذلك ولواحقه اللازمة عليه عند عامة العلماء المتقدمين وقادتهم من المتأخرين تنزيهه تبارك وتعالى عن الجهة، فليس بجهة فوق عندهم، لأنه يلزم من ذلك عندهم متى اختص بجهة أن يكون في مكان أو حيز، ويلزم على المكان والحيز الحركة والسكون للمتحيز، والتغير والحدوث. هذا قول المتكلمين. وقد كان السلف الأول رضي الله عنهم لا يقولون بنفي الجهة ولا ينطقون بذلك، بل نطقوا هم والكافة بإثباتها لله تعالى كما نطق كتابه وأخبرت رسله. ولم ينكر أحد من السلف الصالح أنه استوى على عرشه حقيقة وخص العرش بذلك لأنه أعظم مخلوقاته، وإنما جهلوا كيفية الاستواء فإنه لا تُعلم حقيقة»^(٢).

(١) الاقتصاد في الاعتقاد (ص ٨٠ - ٩٤).

(٢) الجامع لأحكام القرآن (٧/٢١٩).

وقالَ في «الأسنى» - بعد أن حكى أربعةَ عَشَرَ قولاً في معنى الاستواءِ - :

«وأظهرُ هذه الأقوالَ - وإن كنتُ لا أقولُ بِهِ وَلَا أختاره»^(١) - مَا تظاهرتَ عَلَيْهِ الْآيُ والأخبارُ أَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ عَلَى عَرْشِهِ كَمَا أَخْبَرَ فِي كِتَابِهِ وَعَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ بِمَا كَيْفٍ، بَائِئِنْ مِنْ جَمِيعِ خَلْقِهِ. هَذَا جُمْلَةُ مَذْهَبِ السَّلَفِ الصَّالِحِ فيما نَقَلَ عَنْهُمْ الثَّقَاتُ»^(٢).

وفي قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وإن كنتُ لا أقولُ بِهِ»، غايةُ العجبِ؛ لأنَّه اعترفَ بتظافرِ الآياتِ القرآنيةِ عَلَيْهِ ودلالةِ الأخبارِ النبويةِ إِلَيْهِ وتعويلِ السَّلَفِ الصَّالِحِ الأخيارِ عَلَيْهِ، فكيفَ يليقُ مِنْ مثلهُ أَنْ يقولَ: وإن كنتُ لا أقولُ بِهِ وَلَا أختاره، مَعَ الدَّلالاتِ القرآنيةِ والأحاديثِ النبويةِ وكونه معتقداً الرَّعِيلِ الأوَّلِ؟!.

١٠٤ - الشيخُ الفقيهُ الصالحُ تقيُّ الدينِ المقدسيُّ (٦٠٨ - ؟)

قالَ الذهبي رَحِمَهُ اللهُ: «رَأَيْتَ لَهُ مُصَنَّفًا فِي الصِّفَاتِ، وَلَمْ يَصَحَّ عَنْهُ مَا كَانَ يُلَطِّخُ بِهِ مِنَ التَّجْسِيمِ، فَإِنَّ الرَّجُلَ كَانَ أَتَقَى اللهَ وَأَخَوْفَ مَنْ أَنْ يَقُولَ عَلَى اللهَ ذَلِكَ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُسْمَعَ فِيهِ قَوْلُ الْخُصُومِ.

وكانَ الواقعُ بينَهُ وبينَ شيخنا العلامةِ شمسِ الدينِ ابنِ أبي عمر وأصحابه، وهو فكانَ حنبلياً خشناً متحزقاً على الأشعرية. وبلغني أَنَّ بعضَ المتكلمينَ قالَ لَهُ: أَنْتَ تقولُ إِنَّ اللهَ استوى على العرشِ ؟ فقالَ: لا والله ما قلتُهُ، لكنَّ اللهَ قالَهُ، والرسولُ ﷺ بَلَّغَ، وأنا

(١) وأهلُ الحديثِ الفرقةُ الناجيةُ يقولون به .

(٢) الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى (١٣٢/٢).

صَدَّقْتُ، وَأَنْتَ كَذَّبْتَ. فَأَفْحَمَ الرَّجُلَ»^(١).

١٠٥ - العَلَّامَةُ الشَّوْكَانِيُّ (١٢٥٥هـ)

قال رَحِمَهُ اللهُ: «الاستواءُ على العرش، والكونُ في تلك الجهة، قد صرَّح به القرآن الكريمُ في مواطنَ يكثرُ حصرها، ويطولُ نشرها. وكذلك صرَّح به رسولُ الله ﷺ في غير حديث، بل هذا ممَّا يجده كلُّ فردٍ من أفراد النَّاسِ في نفسه، وتَحِسُّه في فطرته وتَجذُّبه إليه طبيعته كما نراه في كلِّ مَنْ استغاثَ بالله ﷻ، والتجأَ إليه، ووجهَ أدعيته إلى جانبه الرفيع وعزَّه المنيع، فإنَّه يشيرُ عند ذلك بكفه أو يرمي إلى السَّماءِ بطرفه، ويستوي في ذلك عند عروضِ أسبابِ الدعاءِ وحدوثِ بواعثِ الاستغاثةِ ووجودِ مقتضياتِ الإزعاجِ، وظهورِ دواعي الالتجاءِ، عالمُ الناسِ وجاهلهم. والماشي على طريقِ السَّلفِ والمقتدي بأهلِ التَّأويلِ القائِلينَ بأنَّ الاستواءَ هو الاستيلاءُ، فالسلامةُ والنجاةُ في إمرارِ ذلك على الظاهرِ والإذعانِ بأنَّ الاستواءَ والكونَ على ما نطقَ به الكتابُ والسنةُ من دونِ تكييفٍ ولا تكلفٍ، ولا قيل ولا قال، ولا قصورٍ في شيءٍ من المقالِ.

فمنْ جاوزَ هذا المقدارَ بإفراطٍ أو تفريطٍ فهو غيرُ مقتدٍ بالسَّلفِ، ولا واقفٍ في طريقِ النِّجاةِ، ولا معتصمٍ عَنِ الخطأِ ولا سالكٍ في طريقِ السلامة والاستقامة»^(٢).

فقدُ تبينَ بهذا الكلامِ أنَّ مثلَ هذهِ المسألةِ «العظيمةِ التي هي منْ أعظمِ مسائلِ الدينِ لم يكنِ السَّلفُ جاهلينَ بها ولا معرضينَ عنها، بلْ

(١) تاريخ الإسلام - حوادث ووفيات ٦٧١ - ٦٨٠ هـ (ص ٣٢٤).

(٢) التحف في مذاهب السلف (ص ٣٥ - ٣٧).

مَنْ لَمْ يَعْرِفْ مَا قَالُوهُ فَهُوَ الْجَاهِلُ بِالْحَقِّ فِيهَا، وبأقوالِ السلفِ، وبما دَلَّ عليه الكتابُ والسنةُ، والصَّوابُ في جميعِ مسائلِ النزاعِ ما كانَ عليه السلفُ مِنَ الصَّحَابَةِ والتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وقولهم هو الذي يدلُّ عليه الكتابُ والسنةُ والعقلُ الصريحُ»^(١).

وَمَنْ تَدَبَّرَ كَلَامَ أَئِمَّةِ السَّنةِ المشاهيرِ في هذا البابِ عِلْمَ أَنَّهُمْ كَانُوا أَدَقَّ النَّاسِ نَظْراً، وَأَعْلَمَ النَّاسِ فِي هَذَا البابِ بِصَحِيحِ الْمُنْقُولِ وَصَرِيحِ الْمَعْقُولِ، وَأَنَّ أَقْوَالَهم هي المُوَافِقَةُ لِلْمَنْصُوصِ وَالْمَعْقُولِ، وَلِهَذَا تَأْتَلَفُ وَلَا تَخْتَلِفُ، وَتَتَوَافَقُ وَلَا تَتَنَاقِضُ.

وَالَّذِينَ خَالَفُوهم لَمْ يَفْهَمُوا حَقِيقَةَ أَقْوَالِ السَّلَفِ وَالْأئِمَّةِ، فَلَمْ يَعْرِفُوا حَقِيقَةَ الْمَنْصُوصِ وَالْمَعْقُولِ، فَتَشَعَّبَتْ بِهِمِ الطَّرِيقُ، وَصَارُوا مُخْتَلِفِينَ فِي الْكِتَابِ، مُخَالِفِينَ لِلْكِتَابِ وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ [البقرة: ١٧٦]^(٢).

وَقَدْ طَوَّلْنَا فِي هَذَا الْمَكَانِ، وَلَوْ ذَكَرْنَا كُلَّ مَنْ لَهُ كَلَامٌ فِي إِثْبَاتِ عِلْوِ اللَّهِ عَلَى الْعَرْشِ مِنَ الْأَئِمَّةِ لَا تَسَعُ الْخَرْقُ، وَإِذَا كَانَ الْمُخَالَفُ لَا يَهْتَدِي بِمَنْ ذَكَرْنَا فَلَا هِدَاةَ اللَّهُ. وَلَا خَيْرَ - وَاللَّهُ - فَيَمْنُ رَدُّ عَلَى الْأَئِمَّةِ الْمَذْكُورِينَ الَّذِينَ هُمْ لُبُّ اللَّبَابِ وَنَقَاوَةُ الْأُمَّةِ فِي كُلِّ عَصْرِ، وَهُوَ مُتَّبِعٌ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ^(٣).

(١) مجموع الفتاوى (٢٠٥/١٧).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٣٠١/٢).

(٣) انظر: الأربعين في صفات رب العالمين (ص ١١٨ - ١٢٠) للذهبي، بتصرف وزيادة.

الدَّلِيلُ مِنَ الْفِطْرَةِ

إِنَّ عُلُوَّهُ «ﷺ» عَلَى الْعَالَمِ وَأَنَّهُ فَوْقَ السَّمَاوَاتِ كُلِّهَا وَأَنَّهُ فَوْقَ عَرْشِهِ أَمْرٌ مُسْتَقَرٌّ فِي فِطْرِ الْعِبَادِ مَعْلُومٌ لَهُمْ بِالضَّرُورَةِ كَمَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ جَمِيعُ الْأُمَمِ إِقْرَارًا بِذَلِكَ وَتَصَدِيقًا مِنْ غَيْرِ تَوَاطُئٍ مِنْهُمْ عَلَى ذَلِكَ وَلَا تَشَاعِرٍ، وَهُمْ يَخْبُرُونَ عَنْ أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ مُضْطَّرُونَ إِلَى تَوْجِيهِ قُلُوبِهِمْ إِلَى الْعُلُوِّ كَمَا أَنَّهُمْ مُضْطَّرُونَ إِلَى دَعَائِهِ وَقَصْدِهِ وَسْؤَالِهِ كَمَا أَنَّهُمْ يَضْطَّرُونَ إِلَى الْإِقْرَارِ بِهِ وَأَنَّهُ رَبُّهُمْ وَخَالِقُهُمْ وَمَلِيكُهُمْ وَلَا يَجِدُونَ فَرْقًا بَيْنَ هَذَا الْأَضْطْرَارِ وَهَذَا، فَكَمَا لَا تَتَوَجَّهُ قُلُوبُهُمْ إِلَى رَبِّ غَيْرِهِ وَلَا إِلَى إِلَهٍ سِوَاهُ فَكَذَلِكَ لَا يَجِدُونَ فِي قُلُوبِهِمْ تَوَجُّهًا إِلَى جِهَةٍ أُخْرَى غَيْرِ الْعُلُوِّ، بَلْ يَجِدُونَ قُلُوبَهُمْ مُضْطَرَّةً إِلَى قَصْدِ جِهَةِ الْعُلُوِّ دُونَ سَائِرِ الْجِهَاتِ وَهَذَا يَتَضَمَّنُ اضْطِرَارَهُمْ إِلَى قَصْدِهِ سُبْحَانَهُ فِي الْعُلُوِّ، وَإِقْرَارَهُمْ وَإِيمَانَهُمْ بِذَلِكَ»^(١) إِلَّا مَنْ اجْتَالَتْهُ الشَّيَاطِينُ فَأَخْرَجَتْهُ عَنْ فِطْرَتِهِ الَّتِي فُطِرَ عَلَيْهَا^(٢).

قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ:

وإِلَيْهِ أَيْدِي السَّائِلِينَ تَوَجَّهَتْ
وإِلَيْهِ آمَالُ الْعِبَادِ تَوَجَّهَتْ
نَحْوَ الْعُلُوِّ بِفِطْرَةِ الرَّحْمَنِ
نَحْوَ الْعُلُوِّ بِلَا تَوَاصٍ ثَانٍ

(١) الصواعق المرسله (ص ١٣٠٦).

(٢) مجموع الفتاوى (٥٦٩/٦).

بَلْ فِطْرَةُ اللَّهِ الَّتِي لَمْ يُفْطَرُوا إِلَّا عَلَيْهَا الْخَلْقُ وَالْثَّقَلَانِ
وَنَظِيرٌ هَذَا أَتَّهَمُ فُطَرُوا عَلَى إِقْرَارِهِمْ لَا شَكَّ بِالذِّيَانِ
لَكِنْ أَوْلُو التَّعْطِيلِ مِنْهُمْ أَضْبَحُوا مَرْضَى بَدَاءِ الْجَهْلِ وَالْخُذْلَانِ^(١).
وجميع الطوائف تنكر قول المعطلة إلا من تلقاه منهم، وأما
العامّة من جميع الأمم ففطرهم جميعهم مُقَرَّةً بأنَّ الله فوق العالم، وإذا
قيل لهم لا داخل العالم ولا خارجهُ ولا فوقهُ ولا تحته، ولا تُرفع إليه
الأيدي ولا تتوجّه إليه القلوب نحو العلو أنكرت فطرهم ذلك غاية
الإنكار ودفعته غاية الدفع^(٢). ومنهم من لا يصدق أن عاقلاً يقول
ذلك، لظهور هذه القضية عندهم، واستقرارها في أنفسهم، فينسبون من
خالفها إلى الجنون^(٣).

قال ابن القيم رحمه الله:

وَعُلُوُّهُ فَوْقَ الْخَلِيقَةِ كُلِّهَا فُطِرَتْ عَلَيْهِ الْخَلْقُ وَالْثَّقَلَانِ
لَا يَسْتَطِيعُ مُعْطَلٌ تَبْدِيلَهَا أَبَدًا وَذَلِكَ سُنَّةُ الرَّحْمَنِ
كُلُّ إِذَا مَا نَابَهُ أَمْرٌ يُرَى مُتَوَجِّهًا بِضُرُورَةِ الْإِنْسَانِ
نَحْوَ الْعُلُوِّ فَلَيْسَ يَطْلُبُ خَلْفَهُ وَأَمَامَهُ أَوْ جَانِبَ الْإِنْسَانِ^(٤).

يقول شيخ الإسلام رحمه الله في تقرير ذلك: «... وأنَّ الخلق كلهم
إذا حزبهم شدة أو حاجة في أمر، وجَّهوا قلوبهم إلى الله يدعونه
ويسألونه؛ وأنَّ هذا أمر متفق عليه بين الأمم التي لم تغير فطرتها، لم

(١) الكافية الشافية (ص ٥٤ - ٥٥).

(٢) الصواعق المرسلّة (ص ١٢٨١).

(٣) درء تعارض العقل والنقل (٦/ ٢٤٣).

(٤) الكافية الشافية (ص ١٠٤ - ١٠٥).

يُحْصَلُ بَيْنَهُمْ بِتَوَاطُيٍّ وَاتِّفَاقٍ. وَلِهَذَا يَوْجَدُ هَذَا فِي فَطْرَةِ الْأَعْرَابِ
وَالْعَجَائِزِ وَالصَّبِيَّانِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالْمَشْرِكِينَ، وَمَنْ
لَمْ يَقْرَأْ كِتَابًا، وَلَمْ يَتَلَقَّ مِثْلَ هَذَا عَنْ مُعَلِّمٍ وَلَا أَسْتَاذٍ...»^(١).

وَلِيَتَأَمَّلَ الْقَارِيءُ اللَّيْبُ الْقِصَّةَ التَّالِيَةَ: «قَالَ أَبُو جَعْفَرِ بْنِ أَبِي
عَلِيٍّ الْحَافِظُ: سَمِعْتُ أَبَا الْمَعَالِي الْجَوِينِيَّ وَقَدْ سُئِلَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]؟ فَقَالَ: كَانَ اللَّهُ وَلَا عَرْشَ
- وَجَعَلَ يَتَخَبَّطُ فِي الْكَلَامِ - فَقُلْتُ: قَدْ عَلِمْنَا مَا أَشْرَتْ إِلَيْهِ، فَهَلْ
عِنْدَكَ لِلضَّرُورَاتِ مِنْ حِيلَةٍ؟ فَقَالَ: مَا تَرِيدُ بِهَذَا الْقَوْلِ وَمَا تَعْنِي بِهَذِهِ
الْإِشَارَةِ؟ فَقُلْتُ: مَا قَالَ عَارِفٌ قَطُّ يَا رَبَّاهُ إِلَّا قَبْلَ أَنْ يَتَحَرَّكَ لِسَانُهُ،
قَامَ مِنْ بَاطِنِهِ قَصْدٌ لَا يَلْتَفِتُ يَمَنَةً وَلَا يَسْرَةً يَقْصُدُ الْفَوْقَ، فَهَلْ لِهَذَا
الْقَصْدِ الضَّرُورِيُّ عِنْدَكَ مِنْ حِيلَةٍ؟ فَنبِئْنَا نَتَخَلَّصُ مِنَ الْفَوْقِ وَالتَّحْتِ،
وَبَكَيْتُ وَبَكَى الْخَلْقُ، فَضَرَبَ الْأَسْتَاذُ بِكُمِّهِ عَلَى السَّرِيرِ وَصَاحَ: يَا
لِلْحَيْرَةِ، وَخَرَقَ مَا كَانَ عَلَيْهِ وَانْخَلَعَ، وَصَارَتْ قِيَامَةٌ فِي الْمَسْجِدِ،
وَنَزَلَ، وَلَمْ يَجِبْنِي إِلَّا: يَا حَبِيبِي الْحَيْرَةَ الْحَيْرَةَ، وَالدَّهْشَةَ الدَّهْشَةَ.
فَسَمِعْتُ بَعْدَ ذَلِكَ أَصْحَابَهُ يَقُولُونَ: سَمِعْنَاهُ يَقُولُ: حَيَّرَنِي الْهَمْدَانِيُّ»^(٢).

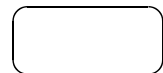
قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ تَعْلِيْقًا عَلَى هَذَا الْكَلَامِ: «فَهَذَا الشَّيْخُ تَكَلَّمَ
بِلِسَانِ جَمِيعِ بَنِي آدَمَ، فَأَخْبَرَ أَنَّ الْعَرْشَ وَالْعِلْمَ بِاسْتِوَاءِ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنَّمَا
أُخِذَ مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ وَخَبَرِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، بِخِلَافِ الْإِقْرَارِ بِعُلُوِّ اللَّهِ
عَلَى الْخَلْقِ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ عَرْشٍ وَلَا اسْتِوَاءٍ؛ فَإِنَّ هَذَا أَمْرٌ فَطَرِيٌّ

(١) درء تعارض العقل والنقل (١٢/٦).

(٢) العلو (ص ١٣٤٧)، وقال العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مَخْتَصَرِ الْعُلُوِّ» (ص ٢٧٧):
«وإِسْنَادُ هَذِهِ الْقِصَّةِ صَحِيحٌ مُسَلَّسٌ بِالْحِفَافِ».

ضروريُّ نَجْدُهُ فِي قُلُوبِنَا نَحْنُ وَجَمِيعُ مَنْ يَدْعُو اللَّهَ تَعَالَى، فَكَيْفَ نَدْفَعُ
هَذِهِ الضَّرُورَةَ عَنْ قُلُوبِنَا؟!»^(١).

ونذكرُ في هذا المقام: ما جرى بينَ شيخِ الإسلامِ وبينَ أحدِ
المشايخِ النَّافِينَ للعلوِّ، يقولُ شيخُ الإسلامِ مخبراً عن ذ



الوجه الثاني:

أَنَّ تَوَجُّهَ الْخَلَائِقِ بِقُلُوبِهِمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ إِلَى السَّمَاءِ حَالُ الدُّعَاءِ أَمْرٌ فِطْرِيٌّ ضَرُورِيٌّ لَا يَخْتَصُّ بِهِ أَهْلُ الْمَلِكِ وَالشَّرَائِعِ؛ وَالْمُسْتَقْبَلُ لِلْكَعْبَةِ يَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيْسَ هُنَاكَ، بِخِلَافِ الدَّاعِي، فَإِنَّهُ يَتَوَجَّهُ إِلَى رَبِّهِ وَخَالِقِهِ، وَيَرْجُو الرَّحْمَةَ أَنْ تَنْزِلَ مِنْ عِنْدِهِ.

الوجه الثالث:

أَنَّ قِبْلَةَ الدُّعَاءِ هِيَ قِبْلَةُ الصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ يَسْتَحِبُّ لِلدَّاعِي أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ فِي دُعَائِهِ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ، فَمَنْ قَالَ: إِنَّ لِلدُّعَاءِ قِبْلَةً غَيْرَ قِبْلَةِ الصَّلَاةِ، أَوْ إِنَّ لَهُ قِبْلَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا الْكَعْبَةُ، وَالْأُخْرَى السَّمَاءُ، فَقَدْ ابْتَدَعَ فِي الدِّينِ، وَخَالَفَ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ.

الوجه الرابع:

أَنَّ الْقِبْلَةَ تَقْبَلُ النَّسْخَ، كَمَا نُسِخَتْ مِنْ بَيْتِ الْمُقَدَّسِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، أَمَّا التَّوَجُّهُ إِلَى السَّمَاءِ حَالُ الدُّعَاءِ فَهُوَ أَمْرٌ مَرْكَوزٌ فِي الْفِطْرِ، لَا يَتَوَجَّهُونَ إِلَى غَيْرِ جِهَةِ الْعُلُوِّ، يَفْعَلُهُ الْعَالَمُ وَالْجَاهِلُ.

وَإِذَا كَانَتِ الْقِبْلَةُ أَمْرًا يَقْبَلُ النَّسْخَ وَالتَّبْدِيلَ فَيَجِبُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ إِذَا كَانَتِ السَّمَاءُ قَدْ جَعَلَتْ قِبْلَةً لِلدُّعَاءِ أَنْ يَجُوزَ تَغْيِيرُ ذَلِكَ وَتَبْدِيلُهُ؛ حَتَّى يَجُوزَ أَنْ يُدْعَى اللَّهُ إِلَى نَحْوِ الْأَرْضِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَدْعُوهُ الْإِنْسَانُ مِنْ الْجِهَاتِ السِّتِّ، وَيَمْدُ يَدَهُ وَعَيْنِيهِ إِلَى سَائِرِ جِهَاتِهِ، وَأَنْ يَكُونَ ذَلِكَ قِبْلَةً لِبَعْضِ الدَّاعِينَ دُونَ بَعْضٍ^(١).

الوجه الخامس:

أَنَّ الْقِبْلَةَ: مَا يَسْتَقْبِلُهُ الْعَابِدُ بِوَجْهِهِ، كَمَا تُسْتَقْبَلُ الْكَعْبَةُ فِي الصَّلَاةِ وَالِدُّعَاءِ وَالذِّكْرِ وَالذَّبْحِ، وَلِذَلِكَ سَمِيَتْ وَجْهَةً، وَالِاسْتِقْبَالُ خِلَافُ الْاسْتِدْبَارِ، فَالِاسْتِقْبَالُ بِالْوَجْهِ، وَالِاسْتِدْبَارُ بِالذُّبْرِ،

(١) بيان تلبس الجهمية (٢/ ٤٦١) بتصرف يسير.

فَأَمَّا مَا حَاذَاهُ الْإِنْسَانُ بِرَأْسِهِ أَوْ يَدَيْهِ أَوْ جَنْبِهِ، فهذا لَا يَسْمَى قِبْلَةً، لَا حَقِيقَةً وَلَا مَجَازًا، فَلَوْ كَانَتِ السَّمَاءُ قِبْلَةَ الدُّعَاءِ، لَكَانَ الْمَشْرُوعُ أَنْ يُوَجَّهَ الدَّاعِي وَجْهَهُ إِلَيْهَا، وَهَذَا لَمْ يَشْرَعْ.

الوجه السادس: أَنَّ الْقِبْلَةَ لَا يَجِدُ النَّاسُ فِي أَنْفُسِهِمْ مَعْنَى يَطْلُبُ تَعْيِينَهَا، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ قِبْلَةٍ وَقِبْلَةٍ، بِخِلَافِ التَّوَجُّهِ فِي الدُّعَاءِ نَحْوَ السَّمَاءِ، فَالنَّاسُ يَجِدُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ طَلَبًا ضَرُورِيًّا لَمَّا فَوْقَ.

الوجه السابع: عِنْدَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقَلِّبُ وَجْهَهُ (فِي السَّمَاءِ) يَسْأَلُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ - وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِ - عَنِ الْقِبْلَةِ، اسْتَجَابَ لَهُ رَبُّهُ وَحَدَّدَ لَهُ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿قَدْ زَرَى ثَقْلُكَ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا﴾ [البقرة: ١٤٤] وَالنَّصُّ هُنَا يَشِيرُ بِوَضُوحٍ إِلَى أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَبْدَلَ نَبِيِّهِ ﷺ قِبْلَةً جَدِيدَةً يَرْضَاهَا هِيَ الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ بَدَلًا مِنْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَلَمْ يَسْمَ ثَقْلُكَ وَجْهَ النَّبِيِّ ﷺ فِي السَّمَاءِ تَوَجُّهًُا نَحْوَ الْقِبْلَةِ، بَلْ إِنَّ النَّصَّ يَشِيرُ إِلَى أَنَّ ثَقْلُكَ وَجْهَهُ فِي السَّمَاءِ إِنَّمَا كَانَ يَنْتَظَرُ الْأَمْرَ مِنَ اللَّهِ فِي السَّمَاءِ، الَّذِي اسْتَجَابَ لَهُ وَعَيَّنَ لَهُ قِبْلَةً فِي الْأَرْضِ لَا فِي السَّمَاءِ^(١).

فَتَبَيَّنَ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ: أَنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّ السَّمَاءَ قِبْلَةُ الدُّعَاءِ مِنْ أَعْظَمِ الْفَرِيَةِ عَلَى اللَّهِ، وَأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ افْتِرَاءَاتِ الْجَهْمِيَّةِ وَنَحْوِهِمْ عَلَى اللَّهِ وَعَلَى رَسَلِهِ وَدِينِهِ.

وَأَمَّا النَّقْضُ بِوَضْعِ الْجِبْهَةِ، فَمَا أَفْسَدَهُ مِنْ نَقْضٍ، وَهَذَا يَتَبَيَّنُ مِنْ وَجْهِهِ:

(١) الرحمن على العرش استوى (ص ٦٩ - ٧٠)، تأليف: الدكتور عوض منصور.

أحدها:

أن يُقال: وضع الجبهة على الأرض لم يتضمن قصدهم لأحد في السفّل، بل السُّجودُ بها يُعقلُ أنّه تواضعٌ وخضوعٌ للمسجودِ له، لا طلبٌ وقصدٌ ممّن هو في السفّل، بخلاف رفع الأيدي إلى العلوّ عند الدعاء، فإنّهم يقصدون به الطلب ممّن هو في العلوّ.

والاستدلال هو بقصدهم القائم بقلوبهم، وما يتبعه من حركات أبدانهم، والداعي يجد من قلبه معنى يطلب العلوّ، والساجد لا يجد من قلبه معنى يطلب السفّل، بل السّاجد أيضاً يقصد في دعائه العلوّ، فقصد العلوّ عند الدعاء يتناول القائم والقاعد والراكع والسّاجد^(١).

الوجه الثاني:

أنّ وضع الجبهة على الأرض يفعلُه النَّاسُ لكلّ من تواضعوا له من أهل الأرض والسّماء، ولهذا يسجدُ المشركون للأصنام والشمس والقمر سجودَ عبادةٍ، وقد سجدَ ليوسف أبواه وإخوته سجودَ تحيةٍ لا عبادةٍ، لكون ذلك كان جائزاً في شرعهم، وأمر الله الملائكة بالسُّجودَ لآدم، والسُّجودُ لا يختصُ بمن هو في الأرض، بل لا يكادُ يُفعلُ لمن هو في بطنها، بل لمن هو على ظهرها عالٍ عليها، وأمّا توجيه القلوب والأبصار والأيدي عند الدعاء إلى السّماء فيفعلونه إذا كان المدعو في العلوّ، فإذا دعوا الله فعَلُوا ذلك، وإن قُدّرَ منهم من يدعو الكواكب ويسألها، أو يدعو الملائكة، فإنّه يفعل ذلك.

فعلّم أنّ قصدهم بذلك التوجّه إلى جهة المدعو المسؤول الذي يسألونه ويدعونه، حتى لو قُدّر أنّ أحدهم يدعو صنماً أو غيره ممّا يكون على الأرض لكان توجّه قلبه ووجهه وبدنه إلى جهة معبوده الذي

(١) درء تعارض العقل والنقل (٧/٢١ - ٢٢).

يسأله ويدعوه، كما يفعلُه النَّصارى في كنائسهم فإنَّهم يوجَّهون قلوبهم وأبصارهم وأيديهم إلى الصُّورِ المصوَّرة في الحيطان وإنَّ كانَ قصدهم صاحبُ الصُّورة، وكذلك مَنْ قصدَ الموتى في قبورهم، فإنَّه يوجَّهُ قصده وعينه إلى مَنْ في القبر، فإذا قدَّر أنَّ القبرَ أسفلُ منه توجَّهَ إلى أسفل، وكذلك عابدُ الصَّنم إذا كان فوق المكان الذي فيه الصنم، فإنَّه يوجَّهُ قلبه وطرفه إلى أسفل، لكونِ معبوده هناك.

فعلَمَ بذلك أنَّ الخلقَ متَّفِقونَ على أنَّ توجيهَ القلبِ والعينِ واليدِ عندَ الدُّعاءِ إلى جهةِ المدعوِّ، فلما كانوا يوجَّهون ذلك إلى جهةِ السَّماءِ عندَ الله، علَّم إطباقهم على أنَّ الله في جهةِ السَّماءِ.

الوجهُ الثالثُ: أنَّ الواحدَ منهم إذا اجتهدَ في الدُّعاءِ حالَ سجودِهِ يجدُ قلبه يُقصدُ العُلُوَّ، مع أنَّ وجهه يلي الأرضَ، بل كلما ازدادَ وجهه ذُلًّا وتواضعا، ازدادَ قلبه قصداً للعلوِّ، كما قال تعالى: ﴿وَأَسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾ [العلق: ١٩].

وقال النبي ﷺ: «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ»^(١). فعلمَ أنَّهم يفرِّقونَ بين توجُّهِ وجوههم في حالِ السُّجودِ إلى الأرضِ، وتوجيهِ القلوبِ في حالِ الدُّعاءِ إلى مَنْ في السَّماءِ. والقلوبُ حالَ الدُّعاءِ لا تقصدُ إلَّا العُلُوَّ، وأمَّا الوجوهُ والأيدي فيتنوعُ حالها: تارةً تكونُ في حالِ السُّجودِ إلى جهةِ الأرضِ، لكونِ ذلك غايةَ الخضوعِ، وتارةً تكونُ حالَ القيامِ مطرقةً، لكونِ ذلك أقربُ إلى الخشوعِ، وتارةً تتوجَّهُ إلى السَّماءِ لتوجُّهِ القلبِ.

(١) رواه مسلم (٤٨٢).

وقد صحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ رَفْعِ الْبَصَرِ فِي الصَّلَاةِ إِلَى السَّمَاءِ، وَقَالَ: «لَيَنْتَهَيْنَ أَقْوَامٌ مِنْ رَفْعِ أَبْصَارِهِمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ أَوْ لَا تَرْجِعُ إِلَيْهِمْ أَبْصَارُهُمْ»^(١).

وإنما نُهِيَ عَنْ رَفْعِ الْبَصَرِ فِي الصَّلَاةِ لِأَنَّهُ يُنَافِي الْخُشُوعَ الْمَأْمُورَ بِهِ فِي الصَّلَاةِ.

قال تبارك وتعالى: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نَكِرٍ ۖ خُشَعًا أَبْصَرُهُمْ﴾ [القمر: ٦ - ٧].

وقال عزَّ وجلَّ: ﴿يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ سِرَاعًا كَأَنَّهُمْ إِلَى نُصُبٍ يُوفِضُونَ ۖ خَشِيعَةً أَبْصَرُهُمْ﴾ [المعارج: ٤٣ - ٤٤].

وقال جلَّ وعلا: ﴿وَتَرَاهُمْ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا خَشِيعِينَ مِنَ الْذُلِّ يَنْظُرُونَ مِنْ خَفِيٍّ﴾ [الشورى: ٤٥].

ولهذا يوجد مَنْ يَخَاطَبُ الْمُعَظَّمَ عنده لا يرفع بصره إليه. ومعلوم أَنَّهُ لو كانت الجهات بالنسبة إلى الله سواء لم نؤمر بهذا.

الوجه الرابع: أَنَّ السَّجُودَ مِنْ بَابِ الْعِبَادَةِ وَالْخُضُوعِ لِلْمَسْجُودِ لَهُ، كَالرُّكُوعِ وَالطَّوَافِ بِالْبَيْتِ. وَأَمَّا السُّؤَالُ وَالِدُّعَاءُ فَفِيهِ قَصْدُ الْمَسْئُولِ الْمَدْعُوِّ، وَتَوْجِيهُ الْقَلْبِ نَحْوَهُ، لَا سِيَّمَا عِنْدَ الضَّرُورَةِ! فَإِنَّ السَّائِلَ الدَّاعِيَ يَقْصِدُ بِقَلْبِهِ جِهَةَ الْمَدْعُوِّ الْمَسْئُولِ بِحَسَبِ ضَرُورَتِهِ وَاحْتِيَاجِهِ إِلَيْهِ.

وإذا كَانَ كَذَلِكَ، كَانَ رَفْعُ رَأْسِهِ وَطَرْفِهِ وَيَدَيْهِ إِلَى جِهَةٍ، مُتَضَمِّنًا

(١) رواه البخاري (٧٥٠).

لقصده إِيَّاهُ في تلك الجهة، بخلاف السَّاجِدِ فَإِنَّهُ عَابِدٌ ذَلِيلٌ خَاشِعٌ، وذلك يقتضي الدُّلَّ والخُضُوعَ، ليس فيه ما يقتضي توجيهِ الوجهِ واليَدِ نَحْوَهُ، لكن إن كان داعياً وَجَّهَ قَلْبَهُ إِلَيْهِ.

الوجه الخامس: أن يُقال: قصدُ القلوب للمَدْعُوِّ في العلوِّ أمرٌ فِطْرِيٌّ عَقْلِيٌّ اتفقت عليه الأممُ من غيرِ مُوَاطَّاةٍ، وأمَّا السُّجُودُ فأمرٌ شرعيٌّ يُفعلُ طاعةً للآمرِ، كما تُستقبلُ الكعبةُ حالَ العبادة طاعةً للآمرِ^(١).

وهكذا الحقُّ ينتصرُ على الباطلِ، فيتركهُ صريعاً زهوقاً: ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: ٨١].
فاحمَدُ إِلَهَكَ أَيُّهَا السُّنِّيُّ إِذْ عَافَاكَ مِنْ تَحْرِيفِ ذِي بُهْتَانٍ^(٢)



(١) درء تعارض العقل والنقل (٧/ ٢١ - ٢٥).

(٢) الكافية الشافية (ص ٥٣).

هل نَجْزِمُ بِإِثْبَاتِ الْعُلُوِّ على العَرْشِ، أو نَفْوِضُ؟

اعلم رحمك الله بأنَّ أهلَ الحديثِ يجزمونَ بإثباتِ علوِّ الرحمنِ على العرشِ وذلكَ يتبيَّنُ منْ وجوهٍ:

أحدها: أنْ يقالَ: إِنَّ القرآنَ والسُّنَنَ المستفيضةَ المتواترةَ وغيرَ المتواترةَ وكلامَ السَّابِقِينَ والتَّابِعِينَ، وسائرَ القرونِ الثلاثةِ: مملوءٌ بما فيه إثباتُ العلوِّ لله تعالى على عَرْشِهِ بأنواعٍ مِنَ الدَّلالاتِ، ووجوهٍ مِنَ الصِّفَاتِ، وأصنافٍ مِنَ العباراتِ. بما تعجزُ عنه الأقلامُ وتضعفُ عنْ حصره الأوهامُ.

فلا يخلو إمَّا أنْ يكونَ ما اشتركتُ فيه هذه النُّصوصُ منْ إثباتِ علوِّ الله نفسه على خلقه هو الحقُّ، أو الحقُّ نقيضه؛ إذ الحقُّ لا يخرجُ عن النقيضين؛ وإمَّا أنْ يكونَ نفسه فوقَ الخلقِ؛ أو لا يكونَ فوقَ الخلقِ كما تقولُ الجهميَّةُ. فإمَّا أنْ يكونَ الحقُّ إثباتَ ذلكَ؛ أو نفيه.

فإنْ كانَ نفيُّ ذلكَ هو الحقُّ، فمعلومٌ أنَّ القرآنَ لم يبيِّنْ هذا قطُّ - لا نصًّا ولا ظاهراً - ولا الرُّسُولُ ﷺ، ولا أحدٌ مِنَ الصَّحابةِ - الذينَ كانوا أعمقَ النَّاسِ علماً، وأنصحهم للأُمَّةِ، وأبينهم للسُّنةِ - والتابعينَ وأئمةَ المسلمينَ؛ لا أئمةَ المذاهبِ الأربعةِ، ولا غيرهم، ولا يمكنُ أحدٌ أنْ ينقلَ عنْ واحدٍ من هؤلاءِ أنَّه نفى ذلكَ أو أخبرَ به. وأمَّا ما

نُقِلَ من الإثباتِ عَنْ هؤلاءِ: فأكثرُ مَنْ أنْ يحصى أو يحصرَ.

فإنْ كانَ الحقُّ هو النفيِ دُونَ الإثباتِ، لزمَ مِنْ ذَلِكَ لوازمٌ باطلة:

(الأولى): أنْ لا يُستفادَ مِنْ خبرِ الرسولِ ﷺ عَنِ الله فِي هذا البابِ عِلْمٌ ولا هَدًى ولا بَيَانٌ للحقِّ فِي نفسه. فعندَ الثُّفَاةِ كَلَامُ النَبِيِّ ﷺ فِي هذا البابِ لا يَشْفِي عَليلاً، ولا يَروي غَليلاً، ولا يَبَيِّنُ الحقَّ مِنَ الباطلِ ولا الهدى مِنَ الضَّلالِ.

(الثانية): القَدْحُ فِي عِلْمِهِ ومَعْرِفَتِهِ، أو فِي فَصاحتِهِ وبيانه، أو فِي نَصَحِهِ وإرادته.

(الثالثة): أنْ يَكُونَ المَعْطَلَةُ الثُّفَاةُ أَغْلَمَ باللهِ مِنْهُ، أو أَفْصَحَ أو أَنْصَحَ.

(الرابعة): أنْ يَكُونَ أَشْرَفُ الكُتُبِ^(١) وَأَشْرَفُ الرِّسَالِ قَدْ قَصَرَ فِي هذا البابِ غَايَةَ التَّقْصِيرِ، بَلْ أَفْرَطَ فِي التَّجْسِيمِ وَالتَّشْبِيهِ غَايَةَ الإِفْرَاطِ، وَتَنَوَّعَ فِيهِ غَايَةَ التَّنَوُّعِ بِأَنْوَاعٍ مَتَنوعَةٍ مِنَ الخُطَابِ، تَارَةً بِأَنَّهُ اسْتَوَى عَلَى عَرْشِهِ، وَتَارَةً بِأَنَّهُ فَوْقَ عِبَادِهِ، وَتَارَةً بِأَنَّهُ العَلِيُّ الأَعْلَى، وَتَارَةً بِأَنَّ المَلَائِكَةَ تَعْرُجُ إِلَيْهِ، وَتَارَةً بِأَنَّ الأَعْمَالَ الصَّالِحَةَ تَرْفَعُ إِلَيْهِ، وَتَارَةً بِأَنَّ المَلَائِكَةَ فِي نَزُولِهَا مِنَ العُلُوِّ إِلَى أَسْفَلَ تَنْزِلُ مِنْ عِنْدِهِ، وَتَارَةً بِأَنَّهُ رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ، وَتَارَةً بِأَنَّهُ فِي السَّمَاءِ، وَتَارَةً بِأَنَّ الكِتَابَ نَزَلَ مِنْ عِنْدِهِ، وَأَضْعَافُ ذَلِكَ مِمَّا إِذَا سَمِعَهُ المَعْطَلَةُ سَبَّحُوا اللَّهَ وَنَزَّهوهُ جُحوداً

(١) إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ وَهُوَ أَصْدَقُ الْقَائِلِينَ: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩] وَقَالَ: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨] فَلَوْ صَحَّ قَوْلُ نَفَاةِ العُلُوِّ لَمَا كَانَ الكِتَابُ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ، وَلَكَانَ اللَّهُ مَفْرُطًا فِي الكِتَابِ، وَكُلُّ ذَلِكَ تَكْذِيبُ اللَّهِ تَعَالَى بَعْدَ وَجوبِ تَصْدِيقِهِ.

وإنكاراً لا إيماناً وتصديقاً، فما ضحك منه رسول الله ﷺ تعجباً وتصديقاً لقائله يعبس منه هؤلاء إنكاراً وتكذيباً، وما شهد لقائله بالإيمان شهد هؤلاء له بالكفر والضلال، وما أطلقه على ربه يطلق عليه هؤلاء ضده ونقيضه، وما نزه ربه عنه من العيوب والنقائص يمسون عن تنزيهه عنه - وإن اعتقدوا أنه منزّه عنه - وببالغون في تنزيهه عن ما وصف به نفسه، فتراهم يبالغون أعظم المبالغة في تنزيهه عن علوه على خلقه، واستوائه على عرشه، وتكلمه بالقرآن حقيقة، ما لا يبالغون مثله ولا قريباً منه في تنزيهه عن الظلم والعيب. فهذا وأضعافه وأضعاف أضعافه من لوازم قول المعطلة^(١).

(الخامسة): أن يكون قد نزل بيان الحق والصواب لهم ولم يفصح به، بل رمز إليه رمزاً والغزوة إلغازاً لا يفهم منه ذلك إلا بعد الجهد الجهد. وهذا ينافي ما وصف الله به كتابه من التيسير والبيان.

(السادسة): أن يكون قد كلف عباده أن لا يفهموا من تلك الألفاظ حقائقها وظواهرها، وكلفهم أن يفهموا منها ما لا تدل عليه ولم يجعل معها قرينة تفهم ذلك. فأى تيسير يكون هناك وأى تعقيد وتعسير لم يحصل بذلك. وهذا تدليس وتلبيس، ونقيض البيان وضد الهدى، وهو بالألغاز أشبه منه بالهدى والبيان. وكان بمنزلة من أراد أن يصف لعليل دواءً قاتلاً، وأخبره أن فيه الشفاء والعافية، وأراد منه أن يأخذ من ألفاظ ذلك الدواء ما لا يدل عليه، بل على خلافه، فهل يكون^(٢) مثل هذا المداوي إلا في غاية الجهل والضلال، أو في غاية

(١) الصواعق (ص ١١٥٢).

(٢) الصواعق (ص ١٥٠٨).

الإفك والبهتان والإضلال والتلبس والتدليس؟! فلا بد لكم من هذه اللوازم المذكورة.

(السابعة): أن يكون خير الأمة، وأفضلها، وأعلمها، وأسبقها إلى كل فضل، وهدي، ومعرفة، وخير القرون، قد أمسكوا من أولهم إلى آخرهم عن قول الحق في «الأمر الإلهي، والحقائق الربانية، التي هي أجل المطالب العالية، وأعظم المقاصد السامية»^(١)، وذلك إما جهل ينافي العلم، وإما كتمان ينافي البيان. ولقد أساء الظن بخيار الأمة من نسبهم إلى ذلك، ومعلوم أنه إذا ازدوج التكلم بالباطل والسكوت عن بيان الحق، تولد من بينهما جهل الحق وإضلال الخلق.

(الثامنة): أنهم التزموا لذلك تجهيل السلف وأنهم كانوا أميين مقبلين على الزهد والعبادة والورع والتسبيح وقيام الليل^(٢) ولم تكن الحقائق من شأنهم^(٣).

(التاسعة): أن ترك الناس من إنزال هذه النصوص كان أنفع لهم وأقرب إلى الصواب، وخيراً «لهم من إنزالها إليهم؛ فإنها أوهمتهم وأفهمتهم غير المراد، وأوقعتهم في اعتقاد الباطل، ولم يتبين لهم ما هو الحق في نفسه؛ بل أُحيلوا فيه على ما يستخرجونه بعقولهم وأفكارهم ومقاييسهم»^(٤).

(١) درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٣٧٠).

(٢) قال شيخ الإسلام رحمه الله في «الفتاوى الكبرى» (٦/ ٦٢٦): «فمن ادعى أنه حقق من العلم بأصول الدين أو من الجهاد ما لم يحققه، كان من أجهل الناس وأضلهم، وهو بمنزلة من يدعي من أهل الزهد والعبادة والنسك أنهم حققوا من العبادات والمعارف والمقامات والأحوال ما لم يحققه الصحابة».

(٣) الصواعق (ص ٣١٤ - ٣١٨).

(٤) إعلام الموقعين (٢/ ٣١٨).

قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ:

لَوْ كَانَ حَقًّا مَا يَقُولُ مُعْطَلٌ
لَزِمَتْكُمْ شُنْعُ ثَلَاثٍ فَارْتَوُوا
تَقْدِيمُهُمْ فِي الْعِلْمِ أَوْ فِي نُصَحِهِمْ
إِنْ كَانَ مَا قَدْ قُلْتُمْ حَقًّا فَقَدْ
إِذْ فِيهِمَا ضِدُّ الَّذِي قُلْتُمْ وَمَا
بَلْ كَانَ أَوْلَى أَنْ يُعْطَلَ مِنْهُمَا
إِمَّا عَلَى جَهْمٍ وَجَعِدٍ أَوْ عَلَى النَّدِّ
وَكَذَاكَ أَتْبَاعٌ لَهُمْ فَتَقَعُ الْفَلَا
وَكَذَاكَ أَفْرَاخُ الْقَرَامِطَةِ الْأَلَى
لَعُلُوِّهِ وَصِفَاتِهِ الرَّحْمَنِ
أَوْ خُلَّةٍ مِنْهُمْ أَوْ ثِنْتَانِ
أَوْ فِي الْبَيَانِ أَذَاكَ دُوْا إِمْكَانِ
ضَلَّ الْوَرَى بِالْوَحْيِ وَالْقُرْآنِ
ضِدَّانِ فِي الْمَعْقُولِ يَجْتَمِعَانِ
وَيُحَالُ فِي عِلْمٍ وَفِي عُرْفَانِ
ظَلَامٍ أَوْ ذِي الْمَذْهَبِ الْيُونَانِ
ضُمٌّ وَبِكُمْ تَابِعُوا الْعُمَيَّانِ
قَدْ جَاهَرُوا بِعَدَاوَةِ الرَّحْمَنِ^(١)

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَلَنْ كَانَ الْحَقُّ مَا يَقُولُهُ هَؤُلَاءِ السَّالِبُونَ
النَّافُونَ لِلصِّفَاتِ الثَّابِتَةِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ فَكَيْفَ يَجُوزُ عَلَى اللَّهِ
تَعَالَى، ثُمَّ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ، ثُمَّ عَلَى خَيْرِ الْأُمَّةِ: أَنَّهُمْ يَتَكَلَّمُونَ دَائِمًا
بِمَا هُوَ إِمَّا نَصٌّ وَإِمَّا ظَاهِرٌ فِي خِلَافِ الْحَقِّ؟! ثُمَّ الْحَقُّ الَّذِي يَجِبُ
اعْتِقَادُهُ لَا يَبْوَاحُونَ بِهِ قَطُّ، وَلَا يَدُلُّونَ عَلَيْهِ لَا نَصًّا وَلَا ظَاهِرًا؛ حَتَّى
يَجِيءَ أَنْبَاطُ الْفَرَسِ وَالرُّومِ، وَفِرْعَوْنُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالْفَلَاسِفَةُ يَبِينُونَ
لِلْأُمَّةِ الْعَقِيدَةَ الصَّحِيحَةَ، الَّتِي يَجِبُ عَلَى كُلِّ مَكَلَّفٍ أَوْ كُلِّ فَاضِلٍ أَنْ
يَعْتَقِدَهَا!!» .

وَلَا زُمْ هَذِهِ الْمَقَالَةُ: أَنْ لَا يَكُونَ الْكِتَابُ هَدًى لِلنَّاسِ وَلَا بَيَانًا، وَلَا
شِفَاءً لِمَا فِي الصُّدُورِ، وَلَا نُورًا، وَلَا مُرَدًّا عِنْدَ التَّنَازُعِ، لِأَنَّا نَعْلَمُ

(١) الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية (ص ١٣٨).

بالاضطرارِ أَنْ ما يقوله هؤلاء المتكلفون: أَنَّهُ الحقُّ الذي يجبُ اعتقاده: لم يدلَّ عليه الكتابُ والسنة؛ لا نصّاً ولا ظاهراً.

ولازم هذه المقالة: أَنْ يكون تركُ النَّاسِ بلا رسالة: خيراً لهم في أصل دينهم، لأنَّ مردّهم قبل الرسالة وبعدها واحد؛ وإنَّما الرسالة زادتهم عمى وضلالة^(١).

الوجه الثاني: في تبين وجوب الإقرار بالاثبات، وعلو الله على السماوات أَنْ يقال:

مِنَ المعلوم أَنَّ الله تعالى أكملَ الدينَ، وأتمَّ النعمة؛ وأنزل الكتابَ تبياناً لكلِّ شيءٍ؛ وأنَّ معرفة ما يستحقُّه الله وما ينزّه عنه هو من أجلِّ أمور الدين، وأعظم أصوله؛ وأفضل وأوجب ما اكتسبته النفوس، وأجلُّ ما حصَّلته القلوب، وأدركته العقول، وأنَّ بيانَ هذا وتفصيله أولى من كلِّ شيءٍ. فكيف يجوز أَنْ يكونَ هذا البابُ لم يبيِّنه الرَّسُولُ ﷺ ولم يفصله ولم يعلم أمته ما يقولون في هذا الباب؟! وكيف يكون الدينُ قد كُملَ وقد تركوا على الطريقة البيضاء، وهم لا يدرون بماذا يعرفون ربهم: أبما تقوله النُّفَاة، أو بأقوال أهل الإثبات؟!

مِنَ المحال أَنْ يكونَ النَّبِيُّ ﷺ قد علمَ أمته كلَّ شيءٍ حتَّى الخِراءة، وقال: «لَقَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى مِثْلِ الْبَيْضَاءِ لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا لَا يَزِيغُ عَنْهَا إِلَّا هَالِكٌ»^(٢).

وقال فيما صحَّ عنه أيضاً: «مَا بَعَثَ اللَّهُ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا كَانَ حَقّاً

(١) مجموع الفتاوى (١٥/٥ - ١٩).

(٢) رواه ابن ماجه (٤٣)، وصححه الألباني في «صحيح سنن ابن ماجه» (٤١).

عليه أَنْ يَدُلَّ أُمَّتَهُ عَلَى خَيْرٍ مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ وَيَنْهَاهُمْ عَنْ شَرٍّ مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ»^(١).

وقال أبو ذر رضي الله عنه: «تَرَكْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَمَا طَائِرٌ يَقْلُبُ جَنَاحَيْهِ فِي الْهَوَاءِ إِلَّا وَهُوَ يَذْكُرُنَا مِنْهُ عِلْمًا»^(٢).

ومحَالٌّ مَعَ تَعْلِيمِهِمْ كُلِّ شَيْءٍ لَهُمْ فِيهِ مَنْفَعَةٌ فِي الدِّينِ - وَإِنْ دَقَّتْ - أَنْ يَتَرَكَ تَعْلِيمَهُمْ مَا يَقُولُونَهُ بِأَلْسِنَتِهِمْ، وَيَعْتَقِدُونَهُ فِي قُلُوبِهِمْ، فِي رَبِّهِمْ وَمَعْبُودِهِمْ رَبِّ الْعَالَمِينَ - الَّذِي مَعْرِفَتُهُ غَايَةُ الْمَعَارِفِ، وَعِبَادَتُهُ أَشْرَفُ الْمَقَاصِدِ، وَالْوَصُولُ إِلَيْهِ غَايَةُ الْمَطَالِبِ -؛ بَلْ هَذَا خِلَاصَةُ الدَّعْوَةِ النَّبَوِيَّةِ، وَزَبْدَةُ الرِّسَالَةِ الْإِلَهِيَّةِ.

فكَيْفَ يَتَوَهَّمُ مَنْ فِي قَلْبِهِ أَدْنَى مَسْكَةٍ مِنْ إِيْمَانٍ وَحِكْمَةٍ أَنْ لَا يَكُونَ هَذَا الْبَابُ قَدْ وَقَعَ مِنَ الرِّسُولِ ﷺ عَلَى غَايَةِ التَّمَامِ؟!^(٣).

فكَيْفَ يَصِحُّ مَعَ كَمَالِ الدِّينِ وَتَمَامِهِ، وَمَعَ كَوْنِ الرِّسُولِ ﷺ قَدْ بَلَغَ الْبَلَاعَ الْمُبِينِ، أَنْ يَكُونَ نَفْيُ الْعِلْوِ مِنَ الدِّينِ وَالْإِيْمَانِ ثُمَّ لَا يَذْكُرُهُ اللَّهُ ﻋَﻠَﻴْهِ السَّلَامُ وَلَا رَسُولُهُ ﷺ قَطُّ.

وكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يُدْعَى النَّاسُ وَيُؤْمَرُونَ بِاعْتِقَادٍ فِي أَصُولِ الدِّينِ لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ عَمَّنْ جَاءَ بِالدِّينِ؟! هَلْ هَذَا إِلَّا صَرِيحٌ تَبْدِيلِ الدِّينِ^(٤).

الوجه الثالث: أَنْ يَقَالَ: كُلُّ مَنْ فِيهِ أَدْنَى مَحَبَّةٍ لِلْعِلْمِ أَوْ أَدْنَى مَحَبَّةٍ لِلْعِبَادَةِ: لَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ الْبَحْثُ عَنْ هَذَا الْبَابِ وَالسُّؤَالُ عَنْهُ، وَمَعْرِفَةُ

(١) رواه مسلم (١٨٤٤).

(٢) رواه الطبراني في «الكبير» (١٦٤٧)، وصححه الألباني في «الصحيحه» (١٨٠٣).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٧/٥).

(٤) الفتاوى الكبرى (٣٤٥/٦).

الحقّ فيه، أكبر مقاصده، وأعظم مطالبه، وأجلّ غاياته أعني بيان ما ينبغي اعتقاده في الرّب عزّ وجلّ، - الذي معرفته أجلّ المقاصد، وأرفع المواهب، وأعظم المطالب -، فلا يتصور أن يكون الصّحابة - الذين همهمهم أشرف الهمم، ومطالبهم أجلّ المطالب، ونفوسهم أذكى النفوس - والتّابعون كلّهم كانوا معرضين عن هذا لا يسألون عنه، ولا يشتاقون إلى معرفته، ولا تطلب قلوبهم الحقّ، وهم ليلاً ونهاراً يتوجّهون بقلوبهم إليه، ويدعونه تضرّعاً وخيفةً، ورغباً ورهباً، والقلوب مجبولة مفطورة على طلب العلم بهذا، ومعرفة الحقّ فيه، وهي مشتاقة إليه أكثر من شوقها إلى كثير من الأمور، ومع الإرادة الجازمة والقدرة يجب حصول المراد، وهم قادرون على سؤال الرّسول ﷺ، وسؤال بعضهم بعضاً. وقد سأله عمّا هو دون هذا: سأله هل نرى ربّنا يوم القيامة؟ فأجابهم. وسأله أبو رزين: أضحك ربّنا؟ فقال: «نعم». فقال: «لن نغدّم من ربّ يضحك خيراً»^(١). «فجعل الأعرابي العاقل - بصحة فطرته - ضحكاً دليلاً على إحسانه وإنعامه؛ فدلّ على أن هذا الوصف مقرون بالإحسان المحمود، وأنّه من صفات الكمال»^(٢). ولو لم يفهم من ضحكه ﷺ معنى لم يقل ما قال.

والمقصود هنا: أنّهم لا بدّ أن يسألوه عن ربّهم الذي يعبدونه، وإذا سأله فلا بدّ أن يجيبهم. ومنّ المعلوم بالاضطرار أن ما تقوله الجهميّة النّفاة لم يُنقل عن أحد من أهل التّبليغ عنه، وإنّما نقلوا عنه ما يوافق قول أهل الإثبات.

(١) رواه ابن ماجه (١٨١) وغيره، وقال الألباني رحمه الله في «الصحيحه» (٧٣٦/٦): «والخلاصة أن الحديث بمجموع الطريقتين حسن عندي».

(٢) مجموع الفتاوى (١٢١/٦).

الوجه الرابع:

أَنْ يَقَالَ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ اللَّهُ يَحِبُّ مِنَّا أَنْ نَعْتَقِدَ قَوْلَ النُّفَاةِ، أَوْ نَعْتَقِدَ قَوْلَ أَهْلِ الْإِثْبَاتِ، أَوْ لَا نَعْتَقِدُ وَاحِدًا مِنْهُمَا.

فَإِنْ كَانَ مَطْلُوبُهُ مِنَّا اعْتِقَادَ قَوْلِ النُّفَاةِ: وَهُوَ أَنَّهُ لَا دَاخِلَ الْعَالَمِ وَلَا خَارِجَهُ؛ وَأَنَّهُ لَيْسَ فَوْقَ السَّمَاوَاتِ رَبٌّ، وَلَا عَلَى الْعَرْشِ إِلَهٌ، فَالصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ أَفْضَلُ مِنَّا، فَقَدْ كَانُوا يَعْتَقِدُونَ هَذَا النَّفْيَ، وَالرَّسُولُ ﷺ كَانَ يَعْتَقِدُهُ، وَإِذَا كَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ يَرْضَاهُ لَنَا وَهُوَ إِمَّا وَاجِبٌ عَلَيْنَا أَوْ مُسْتَحَبٌّ لَنَا؛ فَلَا بَدَّ أَنْ يَأْمُرَنَا الرَّسُولُ ﷺ بِمَا هُوَ وَاجِبٌ عَلَيْنَا، وَيَنْدَبُنَا إِلَى مَا هُوَ مُسْتَحَبٌّ لَنَا، وَلَا بَدَّ أَنْ يَظْهَرَ عَنْهُ وَعَنِ الْمُؤْمِنِينَ مَا فِيهِ إِثْبَاتٌ لِمَحَبَّةِ اللَّهِ وَرِضَايِهِ وَمَا يَقْرُبُ إِلَيْهِ؛ لَا سِيَّما مَعَ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ [المائدة: ٣].

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ: كَانَ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَا بَدَّ أَنْ يَبَيِّنَ الرَّسُولُ ﷺ؛ وَقَدْ عَلِمَ بِالْإِضْطِرَارِ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ وَأَصْحَابَهُ لَمْ يَتَكَلَّمُوا بِمَذْهَبِ النُّفَاةِ. فَعُلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ وَلَا مُسْتَحَبٍّ؛ بَلْ عَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ «التَّوْحِيدِ» الَّذِي شَرَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِعِبَادِهِ.

وَإِنْ كَانَ يَحِبُّ مِنَّا مَذْهَبَ الْإِثْبَاتِ؛ وَهُوَ الَّذِي أَمَرْنَا بِهِ؛ فَلَا بَدَّ أَيْضاً أَنْ يَبَيِّنَ ذَلِكَ لَنَا. وَمَعْلُومٌ أَنَّ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنْ إِثْبَاتِ «الْعُلُوفِ وَالصِّفَاتِ» أَعْظَمُ مِمَّا فِيهِمَا مِنْ إِثْبَاتِ الْوُضُوءِ وَالتَّيَمُّمِ، وَالصِّيَامِ، وَتَحْرِيمِ ذَوَاتِ الْمَحَارِمِ؛ وَخَبِيثِ الْمَطَاعِمِ؛ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ «الشَّرَائِعِ». فَعَلَى قَوْلِ أَهْلِ الْإِثْبَاتِ يَكُونُ الدِّينُ كَامِلاً، وَالرَّسُولُ ﷺ مَبْلُغاً مَبِيناً؛ وَالتَّوْحِيدُ عَنِ السَّلَفِ مَشْهُوراً مَعْرُوفاً، وَالْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ يُصَدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضاً؛ وَالسَّلَفُ خَيْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَطَرِيقُهُمْ أَفْضَلُ الطَّرِيقِ، وَالْقُرْآنُ كُلُّهُ حَقٌّ لَيْسَ فِيهِ إِضْلَالٌ، وَلَا دَلٌّ عَلَى كُفْرٍ وَمِحَالٍ؛ بَلْ هُوَ الشِّفَاءُ وَالْهُدَى

والنُّورُ. وهذه كُلُّها لوازمٌ ملتزمةٌ ونتائجٌ مقبولةٌ؛ فقولهم مؤتلفٌ غيرٌ مختلفٍ، ومقبولٌ غيرٌ مردودٍ.

وإنَّ كَانَ الَّذِي يُحِبُّهُ اللَّهُ مَنَّا أَنْ لَا نَثْبِتَ وَلَا نَنْفِي؛ بَلْ نَبْقَى فِي الْجَهْلِ البسيطِ، وَفِي ظُلُمَاتٍ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ، لَا نَعْرِفُ الْحَقَّ مِنَ الْبَاطِلِ وَلَا الْهُدَى مِنَ الضَّلَالِ، وَلَا الصِّدْقَ مِنَ الْكُذْبِ؛ بَلْ نَقِفُ بَيْنَ الْمُشْتَبَةِ وَالنُّفَاةِ مَوْقِفَ الشَّاكِينَ الْحَيَارَى ﴿مُذَبِّبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ﴾ [النساء: ١٤٣]؛ لَا مُصَدِّقِينَ وَلَا مُكَذِّبِينَ: لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ يُحِبُّ مَنَّا عَدَمَ الْعِلْمِ بِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ، وَعَدَمَ الْعِلْمِ بِمَا يَسْتَحِقُّهُ اللَّهُ ﷻ مِنَ الصِّفَاتِ التَّامَاتِ، وَعَدَمَ الْعِلْمِ بِالْحَقِّ مِنَ الْبَاطِلِ، وَيَحِبُّ مَنَّا الْحَيْرَةَ وَالشَّكَّ.

وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْجَهْلَ، وَلَا الشَّكَّ، وَلَا الْحَيْرَةَ، وَلَا الضَّلَالَ؛ وَإِنَّمَا يُحِبُّ الدِّينَ وَالْعِلْمَ وَالْيَقِينَ.

وَقَدْ ذَمَّ «الْحَيْرَةَ» بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَى أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْنَا اللَّهُ كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُ أَصْحَابٌ يَدْعُونَهُ إِلَى الْهُدَى أُوْتِينَا قُلْ إِنْ هَدَى اللَّهُ هُدىً هُوَ الْهُدَى﴾ [الأنعام: ٧١].

وَقَالَ ﷺ: ﴿فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَا اُخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ ﷻ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ٢١٣].

فَأَخْبَرَ سُبْحَانَهُ أَنَّهُ هَدَى عِبَادَهُ لِمَا اخْتَلَفَ فِيهِ الْمُخْتَلِفُونَ^(١).

وَقَدْ أَمَرَنَا اللَّهُ تَعَالَى أَنْ نَقُولَ: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ﷻ صِرَاطَ

(١) الصواعق (ص ٥١٦).

الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴿٧﴾ [الفاتحة : ٦-٧] .

وفي صحيح مسلم^(١) وغيره عن عائشة رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَصَلِّي يَقُولُ : «اللَّهُمَّ رَبَّ جَبْرِيْلَ وَمِيكَائِيْلَ وَإِسْرَافِيْلَ ؛ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ، عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ، أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ . اهْدِنِي لِمَا اخْتَلَفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِكَ إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ» .

فهو صلى الله عليه وسلم يسألُ رَبَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ لِمَا اخْتَلَفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ ، فكيف يكونُ محبوبُ الله عدمَ الهدى في مسائلِ الخلافِ؟! وقد قالَ الله تعالى لَهُ : ﴿ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾ [طه : ١١٤] .

وقولُ هؤلاءِ الواقفةِ الذينَ لا يثبتونَ وَلَا ينفونَ ، وينكرونَ الجزمَ بأحدِ القولينِ : يلزمُ عَلَيْهِ أمورٌ :

(أحدها) : أَنَّ مَنْ قَالَ هَذَا : فعليه أَنْ ينكرَ عَلَى النُّفَاةِ ؛ فَإِنَّهُمْ ابْتَدَعُوا أَلْفَاظًا وَمَعَانِي لَا أَصْلَ لَهَا فِي الْكِتَابِ ، وَلَا فِي السُّنَّةِ .

وَأَمَّا الْمَثْبُتَةُ إِذَا اقْتَصَرُوا عَلَى النُّصُوصِ ؛ فليسَ لَهُ الْإِنْكَارُ عَلَيْهِمْ ، وهؤلاءِ الواقفةِ همُ فِي الْبَاطِنِ يُوَافِقُونَ النُّفَاةَ أَوْ يَقْرُونَهُمْ ، وَإِنَّمَا يَعَارِضُونَ الْمَثْبُتَةَ ، فَعَلِمَ أَنَّهم أَقْرَأُوا أَهْلَ الْبِدْعَةِ ، وَعَادُوا أَهْلَ السُّنَّةِ .

(الثاني) : أَنَّ يَقَالَ : عَدَمُ الْعِلْمِ بِمَعَانِي الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ لَيْسَ مِمَّا يَحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ، فَهَذَا الْقَوْلُ بَاطِلٌ .

(الثالثُ) : أَنَّ يَقَالَ : الشَّكُّ وَالْحَيْرَةُ لَيْسَتْ مَحْمُودَةً فِي نَفْسِهَا بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ . غَايَةُ مَا فِي الْبَابِ أَنَّ مَنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ عِلْمٌ بِالنَّفْيِ

(١) رواه مسلم (٧٧٠) .

وَلَا الْإِثْبَاتِ يَسْكُتُ. فَأَمَّا مَنْ عَلِمَ الْحَقَّ بِدَلِيلِهِ الْمَوْافِقِ لِبَيَانِ رَسُولِهِ ﷺ،
فَلَيْسَ لِلْوَاقِفِ الشَّاكِّ الْحَائِرِ أَنْ يَنْكَرَ عَلَى هَذَا الْعَالَمِ الْجَازِمِ الْمُسْتَبْصِرِ
الْمُتَّبِعِ لِلرَّسُولِ ﷺ، الْعَالَمِ بِالْمَنْقُولِ وَالْمَعْقُولِ.

(الرابع): أَنْ يُقَالَ: السَّلَفُ كُلُّهُمْ أَنْكَرُوا عَلَى الْجَهْمِيَّةِ النُّفَاةِ،
وَقَالُوا بِالْإِثْبَاتِ وَأَفْصَحُوا بِهِ، وَكَلَامُهُمْ فِي الْإِثْبَاتِ وَالْإِنْكَارِ عَلَى
الْوَاقِفَةِ وَالنُّفَاةِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُمْكِنُ إِثْبَاتُهُ فِي هَذَا الْمَكَانِ... كُلُّهُمْ
مُطَبِّقُونَ عَلَى الذِّمِّ وَالرَّدِّ عَلَى مَنْ نَفَى أَنْ يَكُونَ اللَّهُ فَوْقَ الْعَرْشِ، كُلُّهُمْ
مُتَّفِقُونَ عَلَى وَصْفِهِ بِذَلِكَ، وَعَلَى ذِمِّ الْجَهْمِيَّةِ الَّذِينَ يَنْكَرُونَ ذَلِكَ؛ وَلَيْسَ
بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ خِلَافٌ، وَلَا يَقْدِرُ أَحَدٌ أَنْ يَنْقُلَ عَنْ أَحَدٍ مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ
وَأُتَمَّتْهَا فِي الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ حَرْفًا وَاحِدًا يَخَالَفُ ذَلِكَ؛ لَمْ يَقُولُوا شَيْئًا مِنْ
عِبَارَاتِ النُّفَاةِ، إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ فِي السَّمَاءِ، وَاللَّهُ لَيْسَ فَوْقَ الْعَرْشِ، وَلَا
أَنَّهُ لَا دَاخِلَ الْعَالَمِ وَلَا خَارِجَهُ، وَلَا أَنَّ جَمِيعَ الْأَمَكِنَةِ بِالنَّسْبَةِ إِلَيْهِ
سَوَاءٌ، أَوْ أَنَّهُ لَا تَجَوُّزَ الْإِشَارَةَ الْحَسِّيَّةَ إِلَيْهِ، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الْعِبَارَاتِ
الَّتِي تَطْلُقُهَا النُّفَاةُ: لَا نَصًّا وَلَا ظَاهِرًا؛ بَلْ هُمْ مُطَبِّقُونَ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّهُ
نَفْسُهُ فَوْقَ الْعَرْشِ، وَعَلَى ذِمِّ مَنْ يَنْكَرُ ذَلِكَ.

فَقَدْ تَبَيَّنَ بِهَذَا الْكَلَامِ أَنَّ «الْحَقَّ الْحَقِيقَ بِالْقَبُولِ، هُوَ إِثْبَاتُ
عُلُوِّ اللَّهِ عَلَى الْعَرْشِ، الْخَالِصُ مِنْ شَوْبِ التَّشْبِيهِ، الْمَصْفَى مِنْ قَذَرَاتِ
التَّعْطِيلِ.

وَالْمَسِيرُ إِلَى تَوْحِيدِ اللَّهِ تَعَالَى، وَمَعْرِفَةِ صِفَاتِهِ الْعُلْيَا وَأَسْمَائِهِ
الْحَسَنَى بِالصُّعُودِ عَلَى سَلَالِمِ أَهْلِ الْكَلَامِ نَقِيصَةً وَاضِحَةً فِي الدِّينِ،
وَثَلَمَةً بَارِزَةً فِي حَصَنِ الْيَقِينِ، بَلْ رَدٌّ لِلتَّوْحِيدِ الَّذِي دَعَا إِلَيْهِ
الرَّسُولُ ﷺ، وَنَدَبَ إِلَيْهِ ﷺ كُلَّ جِيلٍ مِنَ النَّاسِ.

فَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْحَقَّ فِي كَلَامِ عُلَمَاءِ الْكَلَامِ، وَالتَّوْحِيدُ هُوَ الَّذِي جَاءَ بِهِ هَؤُلَاءِ،
وَالْقُرْآنُ لَا يَكْفِي فِي ذَلِكَ، وَالْحَدِيثُ لَا يَغْنِي عَمَّا هُنَالِكَ، فَقَدْ خَرَجَ عَنْ دَائِرَةِ
الْإِسْلَامِ، وَعَلَيْهِ دَائِرَةُ السَّوْءِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلَّامِ»^(١).



(١) الدين الخالص (١/١٥٣ - ١٥٤)، لصديق حسن خان.

شُبُهَاتُ وَالرَّدُّ عَلَيْهَا

اعلم رحمك الله بأنَّ النُّصوصَ الدَّالَّةَ على علوِّ الله على العرشِ :
لا تخفى على ذي عيانٍ؛ بل أجلى من ضياءِ الشمسِ في البيانِ، لكنْ
لمن له فهمٌ ثاقبٌ، وعقلٌ كاملٌ، وبصرٌ ناقدٌ.

وهذه النُّصوصُ الدَّالَّةُ على علوِّ الله على العرشِ «لَمْ يعارضها قطُّ
صريحٌ معقولٌ، فضلاً عن أن يكون مقدِّماً عليها، وإنَّما الذي يعارضها
«جهليَّاتٌ»، و«ضلاليَّاتٌ»، و«خياليَّاتٌ»، و«شبهاتٌ مكذوباتٌ»، و«أوهامٌ
فاسدةٌ»، وأنَّ تلك الأسماء ليست مطابقةً لمسمَّائها، بل هي من جنسِ
تسميةِ الأوثانِ «آلهةٌ» و«أرباباً»، وتسميةِ «مسيلمةِ الكذاب» وأمثاله
«أنبياء»: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَءَابَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ
إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ الْهُدَى ﴿٢٣﴾﴾
[النجم: ٢٣]»^(١)، مبناها على معانٍ متشابهةٍ وألفاظٍ مجملَةٍ، فمتى وقعَ
الاستفسارُ والبيانُ ظهرَ أنَّ ما عارضها شبهٌ سوفسطائيَّةٌ^(٢)، لا براهين
عقلية.

(١) درء تعارض العقل والنقل (٥/٢٥٥ - ٢٥٦).

(٢) بين شيخ الاسلام رحمه الله في «بيان تلييس الجهمية» ١/٣٢٤: أنَّ كلمةَ السُّفْسَطَةِ
تتضمن إنكارَ الحقِّ، وتمويهه بالباطل؛ فكلُّ من جحد حقاً معلوماً، وموّه ذلك
بباطل فهو مُسَفْسِطٌ.

قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ:

فَأَدِلَّةُ الْإِثْبَاتِ حَقًّا لَا يَقْو
مُ لَهَا الْجِبَالُ وَسَائِرُ الْأَكْوَانِ
تَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَوَحْيُهُ
مَعَ فِطْرَةِ الرَّحْمَنِ وَالْبُرْهَانِ
أَنِّي يُعَارِضُهَا كِنَاسَةٌ هَذِهِ الـ
أَذْهَانِ بِالشُّبُهَاتِ وَالْهَذْيَانِ
وَجَعَجَعُ وَفَرَاقِعُ مَا تَحْتَهَا
إِلَّا السَّرَابُ لَوَارِدٍ ظُمَّانٍ^(١)

وإنَّ المشتغلين بعلم الكلام جعلوا أقوالهم التي ابتدعوها، أصول دينهم - وإن سموها «أصول العلم والدين» فهي «تزئيب الأصول في مخالفة الرسول والمقول» - ومعتقدهم في رب العالمين هي المحكمة، وجعلوا قول الله ورسوله هو المتشابه الذي لا يستفاد منه علم ولا يقين، ثم ردوا تشابه الوحي إلى محكم كلامهم وقواعدهم.

وهذا كما أحدثوه من الأصول التي نفوا بها صفات الرب جلَّ جلاله، ونعوت كماله، ونفوا بها كلامه، وتكليمه، وعلوه على عرشه، محكما، وجعلوا النصوص الدالة على خلاف تلك القواعد والأصول متشابهة يقضي بتلك القواعد عليها وترد النصوص إليها.

وأما أهل العلم والإيمان فطريقهم عكس هذه الطريقة من كل وجه، يجعلون كلام الله ورسوله هو الأصل الذي يُعتمد عليه، ويرد ما يتنازع الناس فيه إليه، فما وافقه كان حقا، وما خالفه كان باطلا، وإذا ورد عليهم لفظ مشتبه ليس في القرآن ولا في السنة [كالحيز والجهة والمكان والجسم والحركة] لم يتلقوه بالقبول، ولم يردوه بالإنكار حتى يستفصلوا قائله عن مراده، فإن كان حقا موافقا للعقل والنقل قبلوه،

(١) الكافية الشافية (ص ١٥٤).

وإن كان باطلاً مخالفاً للعقل والنقل ردوهُ، ونصوصُ الوحي عندهم أعظم وأكبرُ في صدورهم من أن يقدموا عليها ألفاظاً مجملةً، لها معانٍ مشتبهة^(١).

وهذا أصلُ مهمٌ، من تصوّره وتدبره انتفع به غاية النفع وتخلّص به من ضلال المتفلسفين، وحيرة المتكلمين، «وعرف حقيقة الأقوال الباطلة، وما يلزمها من اللّوازم، وعرف الحق الذي دلّ عليه صحيح المنقول، وصريح المعقول لا سيّما في هذه الأصول التي هي أصول كلّ الأصول، والضالّون فيها لما ضيّعوا الأصول حرّموا الوصول»^(٢). والأصول اتّباع ما جاء به الرسول ﷺ^(٣). كما قيل:

أيُّها المُعْتَدِي لِتَطْلُبَ عِلْماً كُلُّ عِلْمٍ عَبْدٌ لِعِلْمِ الرَّسُولِ
تَطْلُبُ الْفِرْعَ كِي تُصَحِّحَ حِكْماً ثُمَّ أَغْفَلْتَ أَضْلَ أَضْلِ الْأُصُولِ^(٤)

قال شيخ الإسلام رحمه الله: الرسول ﷺ بين الأصول الموصلة إلى الحق أحسن بيان، وبين الآيات الدالة على الخالق سبحانه، وأسمائه الحسنى، وصفاته العليا، ووحدانيته، على أحسن وجه.

وأما أهل البدع من أهل الكلام والفلسفة ونحوهم فهم لم يثبتوا الحق، بل أصّلوا أصولاً تناقض الحق، فلم يفهم أنّهم لم يهتدوا ولم

(١) الصواعق (ص ٩٩١ - ٩٩٢)، وانظر: «فتح الباري» (٢٣٩/٧ - ٢٤١) لابن رجب الحنبلي.

(٢) مجموع الفتاوى (٢٧/٨).

(٣) مجموع الفتاوى (١٥٧/١٣).

(٤) مجموع الفتاوى (١٥٨/١٣).

يدلُّوا على الحقِّ، حتَّى أصَلُّوا أصولاً تناقضُ الحقَّ، ورأوا أنَّها تناقضُ ما جاء به الرسول ﷺ، فقدَّموها على ما جاء به الرسول^(١) ﷺ فيا بُسَّ ما أصَلُّوا وما فرَّعوا.

وإذا تأمَّلتَ تعمُّقهم في التَّأويلاتِ المخالفةِ لظاهرِ الكتابِ والسُّنةِ، وعدولهم عنهما إلى زخرفِ القولِ والغرورِ لتقويةِ باطلهم، وتقريبه إلى القلوبِ الضعيفةِ لاحَ لك الحقُّ، وبأنَّ الصدقَ، فلا تلتفتْ إلى ما أسسوه، ولا تبالِ بما زخرفوه، والزم نصَّ الكتابِ، وظاهرَ الحديثِ الصحيحِ اللَّذين هما أصولُ الشرعياتِ، تقفُ على الهدى المستقيم^(٢).

وبعدَ هذا البيانِ نذكرُ شبهاتِ المتكلِّمين - التي عارضوا بها نصوصَ الوحي - ثمَّ نأتي عليها من القواعدِ بإذن الله ﷻ.

السُّبْهَةُ الْأُولَى

يستلزمُ من إثباتِ الفوقيةِ لله تعالى أن يكونَ في مكانٍ وحيِّزٍ وجهةٍ^(٣). ينبغي أن يُعلمَ بأنَّ المشتغلينَ بعلمِ الكلامِ إذا قالوا: «إنَّ الله منزَّهٌ عَنِ الْحَيِّزِ وَالْجَهَةِ وَالْمَكَانِ» أوهموا النَّاسَ أنَّ مقصودهم بذلك أنَّه لا

(١) مجموع الفتاوى (١٦/٤٣٩ - ٤٤٠).

(٢) الحجة في بيان المحجة (٢/٢٩٥).

(٣) قال شيخ الاسلام في «منهاج السنة» (٢/٢٤٦ - ٢٤٨): «هؤلاء أخذوا لفظ «الجهة» بالاشتراك، وتوهموا وأوهموا أنه إذا كان في جهة كان في كل شيء غيره، كما يكون الإنسان في بيته وكما يكون الشمس والقمر والكواكب في السماء، ثم رتبوا على ذلك أنه يكون محتاجاً إلى غيره، والله تعالى غنيٌّ عن كل ما سواه، وهذه مقدّماتٌ كلها باطلة».

تحصره المخلوقات، ولا تحوزه المصنوعات، وهذا المعنى صحيح، ومقصودهم: أنه ليس مباحناً للخلق ولا منفصلاً عنهم، وأنه ليس فوق السموات ربّ يعبد، ولا على العرش إله يصلّى له ويسجد، وأنّ محمداً لم يُعْرَج به إليه، ولا ترفع إليه الأيدي في الدعاء، ونحو ذلك من كلام الجهميّة الفرعونيّة.

تَاللّهِ قَدْ ضَلَلْتُ عُقُولَ الْقَوْمِ إِذْ قَالُوا بِهَذَا الْقَوْلِ ذِي الْبُطْلَانِ^(١) والردُّ على الشبهة المذكورة أن يقال:

الأصل في هذا الباب أن كلّ ما ثبت في كتاب الله تعالى، أو سنّة رسوله ﷺ وجب التصديق به، مثل علو الرّب، واستوائه على عرشه ونحو ذلك. وأمّا الألفاظ المبتدعة في النفي والإثبات، مثل قول القائل: هو في جهة أو ليس في جهة، وهو متحيّز أو ليس بمتحيّز، ونحو ذلك من الألفاظ التي تنازع فيها النّاس، وليس مع أحدهم نصّ لا عن الرسول ﷺ، ولا عن الصحابة رضي الله عنهم، والتابعين لهم بإحسان، ولا أئمة المسلمين. هؤلاء لم يقل أحد منهم: إنّ الله تعالى في جهة، ولا قال ليس هو في جهة، ولا قال: هو متحيّز، ولا قال: ليس بمتحيّز، بل ولا قال: هو جسم أو جوهر، ولا قال: ليس بجسم ولا جوهر. فهذه الألفاظ ليست منصوبة في الكتاب، ولا السنّة، ولا الإجماع، والناطقون بها قد يريدون معنى صحيحاً وقد يريدون معنى فاسداً، فإن أرادوا معنى صحيحاً يوافق الكتاب والسنّة، كان ذلك مقبولاً منهم. وإن أرادوا معنى فاسداً يخالف الكتاب والسنّة، كان ذلك المعنى مردوداً عليهم.

(١) الكافية الشافية (ص ٩٠).

فإذا قال القائل: إنَّ الله تعالى في جهةٍ، قيلَ ما تريدُ بذلكَ ؟
أتريدُ بذلكَ أنَّه سبحانه في جهةٍ موجودةٍ تحصره وتحيطُ به وتعلو عليه،
أو يحتاجُ إليها بوجهٍ من الوجوه، مثلَ أن يكونَ في جوفِ السَّمواتِ،
أم تريدُ بالجهةِ أمراً عديمياً وهو ما فوقَ العالمِ، فإنَّه ليسَ فوقَ العالمِ
شيءٌ من المخلوقاتِ، فإن أردتَ الجهةَ الوجوديةَ، جعلتَ الله تعالى
محصوراً في المخلوقاتِ فهذا باطلٌ. فكلُّ موجودٍ سوى الله فهو
مخلوقٌ، والله خالقُ كلِّ شيءٍ، وكلُّ ما سواه فهو فقيرٌ إليه، وهو غنيٌّ
عَمَّا سواه. وإن أردتَ الجهةَ العدميةَ، وأردتَ الله تعالى وحده فوقَ
المخلوقاتِ بائنٌ عنها، فهذا حقٌّ، وليسَ في ذلكَ أن شيئاً من
المخلوقاتِ حصره ولا أحاطَ به ولا علا عليه، بل هو العالِي عليها
المحيطُ بها، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا
بِقَبْضِ يَوْمِ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧] الآية.

وقد ثبتَ في الصَّحيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقْبِضُ
الْأَرْضَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَطْوِي السَّمَوَاتِ بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يَهْزُنَنَ فَيَقُولُ: أَنَا
الْمَلِكُ أَيْنَ مَلُوكُ الْأَرْضِ»^(١).

ومن قال: إنَّ الله تعالى ليسَ في جهةٍ. قيلَ له ما تريدُ بذلكَ؟
فإن أرادَ بذلكَ أنَّه ليسَ فوقَ السَّمواتِ ربٌّ يعبدُ، ولا على العرشِ إلهٌ،
ونبيُّنا مُحَمَّدٌ ﷺ لم يعرجَ به إلى الله تعالى، والأيدي لا ترفعُ إلى الله
تعالى في الدُّعاء، ولا تتوجَّه القلوبُ إليه، ولا تصعدُ الملائكةُ إليه،
ولا تنزلُ الكتبُ منه، ولا يقربُ منه شيءٌ، ولا يدنو إلى شيءٍ، فهذا

(١) رواه البخاري (٤٨١٢ و ٦٥١٩ و ٧٣٨٢ و ٧٤١٢)، ومسلم (٢٧٨٧ و ٢٧٨٨) عن
أبي هريرة وابن عمر رضي الله عنهما.

فرعونني معطل، جاحدٌ لربِّ العالمين. ومن نفى الجهة وأراد بالنفي كون المخلوقات محيطةً به أو كونه مفتقراً إليها فهذا حق.

وكذلك من قال: إنَّ الله تعالى متحيّز، أو قال ليس بمتحيّز، إنَّ أرادَ بقوله متحيّز أنَّ المخلوقات تحوزه وتحيطُ به، وليس هو بقدرته يحملُ العرشَ وحملته، وليس هو العليُّ الأعلى الكبيرُ العظيمُ الذي لا تدركهُ الأبصارُ وهو يدركُ الأبصارَ، فقد أخطأ. وإنَّ أرادَ به أنه منحازٌ عن المخلوقات مباينٌ لها عالٍ عليها فوق سمواته على عرشه بائنٌ من خلقه، فقد أصاب. ومن قال: ليس بمتحيّز؛ إنَّ أرادَ المخلوقات لا تحوزه فقد أصاب. وإنَّ أرادَ ليس ببائنٍ عنها بل هو لا داخلٌ فيها ولا خارجٌ عنها فقد أخطأ.

ومن قال بنفي المكانِ عن الله عزَّ وجلَّ، فقد يُرادُ بالمكانِ ما يحوي الشيءَ ويحيطُ به، وقد يرادُ به ما يستقرُّ الشيءُ عليه بحيثُ يكونُ محتاجاً إليه، وقد يرادُ به ما كانَ الشيءُ فوقه وإن لم يكن محتاجاً إليه، وقد يرادُ به ما فوق العالم وإن لم يكن شيئاً موجوداً.

فإن قيل: هو في مكانٍ بمعنى إحاطة غيره به وافتقاره إلى غيره؛ فالله منزّه عن الحاجة إلى الغير وإحاطة الغير به ونحو ذلك. وإن أريدَ بالمكانِ ما فوق العالم وما هو الرّبُّ فوقه.

قيل: إذا لم يكن إلا خالقٌ أو مخلوقٌ، والخالقُ بائنٌ من المخلوق، كان هو الظاهرُ الذي ليس فوقه شيءٌ.

وإذا قال القائل: هو سبحانه فوق سمواته على عرشه بائنٌ من خلقه؛ فهذا المعنى حقٌّ سواء سميت ذلك مكاناً أو لم تسمه.

وإذا عُرف المقصودُ فمذهبُ أهلِ السنّة والجماعة ما دلَّ عليه

الكتاب والسنة واتَّفَقَ عليه سلفُ الأُمَّةِ، وهو القول المطابقُ لصحيح المنقولِ وصريحِ المعقول^(١).

قال شيخُ الإسلامِ رَحِمَهُ اللهُ: «وَحَقِيقَةُ الْأَمْرِ فِي الْمَعْنَى أَنْ يُنْظَرَ إِلَى الْمَقْصُودِ، فَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ الْمَكَانَ لَا يَكُونُ إِلَّا مَا يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ الْمَتَمَكِّنُ، سِوَاءَ كَانَ مُحِيطًا بِهِ، أَوْ كَانَ تَحْتَهُ، فَمَعْلُومٌ أَنَّ اللَّهَ سَبْحَانَهُ لَيْسَ فِي مَكَانٍ بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ، وَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ الْعَرْشَ هُوَ الْمَكَانُ، وَأَنَّ اللَّهَ فَوْقَهُ، مَعَ غِنَاهُ عَنْهُ، فَلَا رَيْبَ أَنََّّهُ فِي مَكَانٍ بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ.

فَمِمَّا يَجِبُ نَفْيُهُ بِلَا رَيْبٍ اِفْتِقَارُ اللَّهِ تَعَالَى إِلَى مَا سِوَاهُ، فَإِنَّهُ سَبْحَانَهُ غَنِيٌّ عَنِ مَا سِوَاهُ، وَكُلُّ شَيْءٍ فَقِيرٌ إِلَيْهِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ بِصِفَةٍ تَتَضَمَّنُ اِفْتِقَارَهُ إِلَى مَا سِوَاهُ»^(٢).

ثُمَّ نَقُولُ: لَا نَسْلَمُ كَوْنَ الْبَارِي عَلَى عَرْشِهِ فَوْقَ السَّمَاوَاتِ يَلْزَمُ مِنْهُ أَنَّهُ فِي حَيْزٍ وَجْهَةٍ، لِأَنَّ الْعَرْشَ سَقْفُ جَمِيعِ الْمَخْلُوقَاتِ، فَمَا فَوْقَهُ لَا يَسْمَى جَهَةً، وَمَا دُونَ الْعَرْشِ يُقَالُ فِيهِ حَيْزٌ وَجْهَاتٌ، وَمَا فَوْقَهُ فَلَيْسَ هُوَ كَذَلِكَ، وَاللَّهُ فَوْقَ عَرْشِهِ كَمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الصَّدْرُ الْأَوَّلُ وَنَقَلَهُ عَنْهُمْ الْأُئِمَّةُ.

وَلَوْ سَلَّمْنَا أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ إِثْبَاتِ الْعُلُوِّ إِثْبَاتُ الْجَهَةِ، فَلَا زَمَ الْحَقُّ حَقٌّ، فَمَا اسْتَلْزَمَهُ صَرِيحُ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ فَهُوَ حَقٌّ بِلَا خِلَافٍ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ.

أَمَّا الْقَوْلُ الْمَتَوَلَّدُ أَخِيرًا مِنْ أَنَّهُ تَعَالَى لَيْسَ فَوْقَ الْعَرْشِ، فَهَذَا شَيْءٌ لَا يَعْقِلُ وَلَا يَفْهَمُ، مَعَ مَا فِيهِ مِنْ مَخَالَفَةِ الْآيَاتِ وَالْأَخْبَارِ. فَفَرَّ بَدِينِكَ، وَإِيَّاكَ وَآرَاءَ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَآمَنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَ عَنِ اللَّهِ عَلَى

(١) منهاج السنة (٢/ ١٤٤ - ١٤٥).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٦/ ٢٤٩).

مراد الله، وفوض أمرك إلى الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله^(١).

ومن تدبر هذا كله وتأمله، تبين له أن ما جاء به القرآن من [إثبات علو الله على خلقه] هو الحق المعلوم بصريح المعقول، وأن هؤلاء خالفوا القرآن في أصول الدين: في دلائل المسائل، وفي نفس المسائل، خلافاً خالفوا به القرآن والإيمان، وخالفوا به صريح عقل الإنسان، وكانوا في قضاياهم التي يذكرونها في خلاف ذلك أهل كذب وبهتان، وإن لم يكونوا متعمدين الكذب، بل التبس عليهم ما ابتدعوه من الهذيان^(٢).

الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ

لو كان الخالق فوق العرش لكان حامل العرش حاملاً لمن فوق العرش فيلزم احتياج الخالق إلى المخلوق.

اعلم بارك الله فيك بأن «غاية ما عند هؤلاء المتفكرين من العلم، عبارات وشقاشق لا يعبا الله بها، يحرفون بها الكلم عن مواضعه قديماً وحديثاً، فنعوذ بالله من الكلام وأهله»^(٣).

والكلام المذكور فيه من الافتراء على تعالى ووصفه بالنقائص ما يعلم بطلانه بصريح المعقول وصحيح المنقول. والرد على الشُّبْهَةِ المذكورة من وجوه:

الوجه الأول: هؤلاء النُّفَاةُ كثيراً ما يتكلمون بالأوهام والخيالات الفاسدة، ويصفون الله بالنقائص والآفات، ويمثلونه بالمخلوقات، بل

(١) العلو (ص ١٣٧٨)، ومعارج القبول (١/ ٢٠٢ - ٢٠٣).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٢٠٣).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٥٤٧).

بالنقصات، بل بالمعدومات، بل بالمتنعات، فكلُّ ما يضيفونه إلى أهل الإثبات الذين يصفونه بصفات الكمال وينزهونه عن النقائص والعيوب، وأن يكون له في شيء من صفاته كُفُو أو سَمِيٌّ، فما يضيفونه إلى هؤلاء من زعمهم أنهم يحكمون بموجب الوهم والخيال الفاسد، أو أنهم يصفون الله بالنقص والعيوب، أو أنهم يشبهونه بالمخلوقات، هو بهم أخلق، وهو بهم أعلو، وهم به أحق، فإنك لا تجد أحداً سلب الله ما وصف به نفسه من صفات الكمال، إلا وقوله يتضمن لوصفه بما يستلزم ذلك من النقائص والعيوب ولمثله بالمخلوقات، وتجده قد توهم وتخيّل أوهاماً وخيالات فاسدة غير مطابقة بنى عليها قوله من جنس هذا الوهم والخيال، وأنهم يتوهمون ويتخيّلون أنه إذا كان فوق العرش كان محتاجاً إلى العرش، كما أن الملك إذا كان فوق كرسيه كان محتاجاً إلى كرسيه^(١)، وكما يحتاج الإنسان إلى السطح أو السرير. وهذا «تشبيه له بالمخلوق الضعيف العاجز الفقير»^(٢) وقياس فاسد؛ لأن «قياس الله الخالق لكل شيء الغني عن كل شيء، الصمد الذي يفتقر إليه كل شيء بالمخلوقات الضعيفة المحتاجة عدل لها رب العالمين، ومن عدلها رب العالمين فإنه في ضلال مبين»^(٣).

وهؤلاء الجهمية دائماً يشركون بالله، ويعدلون به، ويضربون له الأمثال^(٤). فإن كلامهم هذا وأمثاله عدل بالله، وإشراك به، وجعل

(١) درء تعارض العقل والنقل (١٩/٧).

(٢) بيان تلبيس الجهمية (١٢٦/٢).

(٣) بيان تلبيس الجهمية (١٢٥/٢).

(٤) بيان تلبيس الجهمية (١٢٦/٢).

أندادٍ لَهُ، وضربُ أمثالٍ لَهُ: فكلامهم في علوِّ الله يوجبُ لهم أنَّهم جعلوا مثلاً هذا العلوُّ: يجمعُ مِنَ التمثيلِ لله والعدلِ به ابتداءً، وَمِنْ جحدِ علوِّه المستلزمِ لجحودِ ذاته انتهاءً؛ ظانِّينَ أَنَّ هذا تنزيهٌ لله وتقديسٌ^(١).

أولاً يعلمونَ أَنَّ الله يحبُّ أَنْ نثبتَ لَهُ صفاتِ الكمالِ وننفيَ عنه مماثلةَ المخلوقاتِ ؟ وَأَنَّهُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، لا في ذاته ولا في صفاته ولا أفعاله؟ فلا بدَّ مِنْ تنزيهه عَنِ النَّقَائِصِ وَالْآفَاتِ وَمماثلةِ شَيْءٍ مِنَ المخلوقاتِ، وذلكَ يستلزمُ إثباتَ صفاتِ الكمالِ والتمامِ، التي ليسَ فيها كفوٌّ لذي الجلال والإكرام.

وبيانُ ذلكَ هنا: أَنَّ الله مستغنٍ عَنْ كُلِّ ما سواه، وهو خالقُ كُلِّ مخلوقٍ، ولم يصرْ عالياً على الخلقِ بشيءٍ مِنَ المخلوقاتِ، بل هو سبحانه خلقَ المخلوقاتِ، وهو بنفسه عالٍ عليها، لا يفتقرُ في علوِّه عليها إلى شيءٍ منها كما يفتقرُ المخلوقُ إلى ما يعلو عليه مِنَ المخلوقاتِ، وهو سبحانه حاملٌ بقدرته للعرشِ ولحملةِ العرشِ. فإنَّما أطاقوا حملَ العرشِ بقوَّته تعالى، والله إذا جعلَ في مخلوقٍ قوَّةً أطاق المخلوقُ حملَ ما شاء أَنْ يحمله مِنْ عظمته وغيرها، فهو بقوَّته وقدرته الحاملُ للحاملِ والمحمولِ، فكيفَ يكونُ مفتقراً إلى شيءٍ؟ وأيضاً فالمحمولُ مِنَ العبادِ بشيءٍ عالٍ، لو سقطَ ذلكَ العاليي سقطَ هو، والله أغنى وأجلُّ وأعظمُ مِنْ أَنْ يوصَفَ بشيءٍ مِنْ ذلكَ^(٢).

(١) بيان تلبيس الجهمية (٢٨٣/٢) بتصرف يسير.

(٢) درء تعارض العقل والنقل (١٩/٧ - ٢٠).

قال ابن القيم رحمه الله: «واستواؤه وعلوؤه على عرشه سلامٌ من أن يكون محتاجاً إلى ما يحمّله أو يستوي عليه، بل العرش محتاجٌ إليه، وحمّله محتاجون إليه. فهو الغني عن العرش وعن حمّله وعن كل ما سواه. فهو استواءٌ وعلوٌ لا يشوبه حصرٌ ولا حاجةٌ إلى عرشٍ ولا غيره، ولا إحاطةٌ شيءٍ به ﷻ، بل كان سبحانه ولا عرش، ولم يكن به حاجةٌ إليه، وهو الغني الحميد، بل استواؤه على عرشه واستيلاؤه على خلقه من موجبات ملكه وقهره من غير حاجةٍ إلى عرشٍ ولا غيره بوجهٍ ما»^(١).

وهو السلام على الحقيقة سالمٌ من كل نقصٍ وتمثيل^(٢).

الوجه الثاني: لا نسلّم أن من حمل العرش يجب أن يحمل ما فوقه إلا أن يكون ما فوقه معتمداً عليه، وإلا فالهواء فوق الأرض وليس محتاجاً إليها، وكذلك السحاب فوقها وليس محتاجاً إليها، وكذلك السماوات فوق الأرض وليست الأرض حاملةً السماوات، وكلُّ سماءٍ فوقها سماءٌ، وليس السفلى حاملةً للعليا، وكذلك السماوات فوق السحاب والهواء والأرض، وليست محتاجةً إلى ذلك، وكذلك العرش فوق السماوات وليس محتاجاً إليها، فإذا كان كثيرٌ من الأمور العالية فوق غيرها ليس محتاجاً إليها فكيف يجب أن يكون «العليّ الأعلى» خالقُ الخلق الغني الصمد محتاجاً إلى ما هو عالٍ عليه وهو فوقه، مع أنه هو خالقه وربّه ومليكه، وذلك المخلوق بعضُ مخلوقاته، مفتقرٌ في كلِّ أموره إليه. فإذا كان المخلوق إذا علا على كلِّ شيءٍ غنيٌّ عنه لم يجب أن يكون محتاجاً إليه فكيف يجب على الربِّ إذا علا على كلِّ

(١) بدائع الفوائد (٢/١٣٦).

(٢) الكافية الشافية (ص ٢٤٧).

شيءٍ من مخلوقاته وذلك الشيء مفتقرٌ إليه أن يكون الله محتاجاً إليه^(١)؟! .

وأصحابُ التلبيسِ والتَّلبسِ لا يميِّزونَ هذا التمييِّزَ، ولا يفضِّلونَ هذا التفصيلَ، ولو ميَّزوا وفضَّلوا لهدوا إلى سواءِ السَّبيلِ، وعلموا مطابقةَ العقلِ الصَّريحِ للتنزيلِ ولسلكوا خلفَ الدليلِ، ولكن فارقوا الدليلَ وضلُّوا سواءِ السَّبيلِ^(٢) .

الشُّبْهَةُ الثَّالِثَةُ

لَوْ كَانَ اللهُ فِي السَّمَاءِ لَكَانَ مُحْصُورًا.

هؤلاءِ النُّفَاةِ يوهمونَ عامَّةَ المسلمينَ أنَّ مقصودَهم تنزيهُ الله عن أن يكونَ مُحْصُورًا في بعضِ المخلوقاتِ، [أو مفتقرًا إلى مخلوق]، ويفترونَ الكذبَ على أهلِ الإثباتِ أنَّهم يقولونَ ذلكَ، كقولِ بعضهم أنَّهم يقولونَ إنَّ اللهَ في جوفِ السَّمَوَاتِ، إلى أمثالِ هذه الأكاذيبِ التي يفترونها على أهلِ الإثباتِ، فيخدعونَ بذلكَ جهَّالَ النَّاسِ، فإذا وقعَ الاستفصالُ والاستفسارُ، انكشفتِ الأسرارُ، وتبيَّنَ الليلُ مِنَ النَّهَارِ، وتميَّزَ أهلُ الإيمانِ واليقينِ من أهلِ النُّفَاةِ المُدَلِّسينَ، الذينَ لبَّسوا الحقَّ بالباطلِ، وكتَموا الحقَّ وهم يعلمون^(٣) .

والرَّدُّ على الشبهةِ المذكورةِ أن يقالَ:

من توهمَ أنَّ كَوْنَ اللهِ فِي السَّمَاءِ بِمَعْنَى أَنَّ السَّمَاءَ تَحِيْطٌ بِهِ وَتَحْوِيهِ فَهُوَ كَاذِبٌ - إِنَّ نَقْلَهُ عَنْ غَيْرِهِ - وَضَالٌّ - إِنْ اعْتَقَدَهُ فِي رَبِّهِ -

(١) تلبس الجهمية (١٤٤/٢) بتصرف يسير .

(٢) لمزيد من التفصيل، انظر: الجواب الصحيح (٤٩١/٣ - ٤٩٢)، وبيان تلبس الجهمية (١/٥٢٠ -

وَمَا سَمِعْنَا أَحَدًا يَفْهَمُ هَذَا مِنَ اللَّفْظِ، وَلَا رَأَيْنَا أَحَدًا نَقَلَهُ عَنْ وَاحِدٍ، وَلَوْ سُئِلَ سَائِرُ الْمُسْلِمِينَ هَلْ تَفْهَمُونَ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ «إِنَّ اللَّهَ فِي السَّمَاءِ» أَنَّ السَّمَاءَ تَحْوِيهِ لِبَادِرِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ إِلَى أَنْ يَقُولَ: هَذَا شَيْءٌ لَعَلَّهُ لَمْ يَخْطُرْ ببالِنَا.

وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ هَكَذَا: فَمِنْ التَّكْلِيفِ أَنْ يُجْعَلَ ظَاهِرُ اللَّفْظِ شَيْئًا مُحَالًا لَا يَفْهَمُهُ النَّاسُ مِنْهُ، ثُمَّ يَرِيدُ أَنْ يَتَأَوَّلَهُ، بَلْ عِنْدَ النَّاسِ «إِنَّ اللَّهَ فِي السَّمَاءِ» «وَهُوَ عَلَى الْعَرْشِ» وَاحِدٌ، إِذِ السَّمَاءُ إِنَّمَا يَرَادُ بِهِ الْعُلُوُّ، وَكُلُّ مَا عِلا فَهُوَ سَمَاءٌ. يُقَالُ: سَمَا، يَسْمُو، سَمَوًّا، أَي: عِلا، يَعْلُو، عُلُوًّا.

فَإِذَا قِيلَ: نَزَلَ الْمَطَرُ مِنَ السَّمَاءِ، كَانَ نَزْوُهُ مِنَ السَّحَابِ.

وَإِذَا قِيلَ: الْعَرْشُ وَالْجَنَّةُ فِي السَّمَاءِ، لَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْعَرْشُ دَاخِلَ السَّمَوَاتِ، بَلْ وَلَا الْجَنَّةُ.

وَالسَّلَفُ وَالْأئِمَّةُ وَسَائِرُ عُلَمَاءِ السُّنَّةِ إِذَا قَالُوا: «اللَّهُ فِي السَّمَاءِ»، فَالْمُرَادُ بِالسَّمَاءِ مَا فَوْقَ الْمَخْلُوقَاتِ كُلِّهَا، وَالْمَعْنَى: أَنَّ اللَّهَ فِي الْعُلُوِّ لَا فِي السُّفْلِ، وَهُوَ الْعَلِيُّ الْأَعْلَى، فَلَهُ أَعْلَى الْعُلُوِّ، وَهُوَ مَا فَوْقَ الْعَرْشِ، وَلَيْسَ هُنَاكَ غَيْرُهُ - الْعَلِيُّ الْأَعْلَى ﷻ - «لَا يَقُولُونَ إِنَّ هُنَاكَ شَيْئًا يَحْوِيهِ أَوْ يَحْصِرُهُ، أَوْ يَكُونُ مُحَالًا لَهُ أَوْ ظَرْفًا وَوَعَاءً ﷻ عَنْ ذَلِكَ بَلْ هُوَ فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ، وَهُوَ مُسْتَغْنٍ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ وَكُلُّ شَيْءٍ مُفْتَقِرٌ إِلَيْهِ، وَهُوَ عَالٍ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، وَهُوَ الْحَامِلُ لِلْعَرْشِ وَلِحِمْلَةِ الْعَرْشِ بِقُوَّتِهِ وَقُدْرَتِهِ، وَكُلُّ مَخْلُوقٍ مُفْتَقِرٌ إِلَيْهِ وَهُوَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَرْشِ وَعَنْ كُلِّ مَخْلُوقٍ»^(١). فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ فِي جَوْفِ السَّمَوَاتِ فَلَيْسَ هَذَا قَوْلُ أَهْلِ

(١) مجموع الفتاوى (١٦/١٠٠ - ١٠١).

الإثبات، أهل العلم والسنّة، ومن قالَ بذلك فهو جاهلٌ، كمن يقولُ:
إنَّ اللهَ ينزلُ ويبقى العرشُ فوقه، أو يقولُ: إنَّه يحصره شيءٌ من
مخلوقاته، فهو لأجلِ ضلالٍ. كما أنَّ أهلَ النقيضِ صالِحٌ

وإذا كان المسلمون يكفرون من يقول: إِنَّ السَّمَوَاتِ تَقْلُهُ أَوْ تَظْلُهُ؛ لما في ذلك من احتياجه إلى مخلوقاته، فمن قال: إِنَّهُ في استوائه على العرش محتاج إلى العرش كاحتياج المحمول إلى حامله فإنه كافر؟ لأن الله غني عن العالمين حي قيوم، هو الغني المطلق وما سواه فقير إليه. فكيف بمن يقول إنه مفتقر إلى السَّمَوَاتِ والأَرْضِ؟ فأين حاجته في الحمل إلى العرش، من حاجة ذاته إلى ما هو دون العرش^{(١)؟!}

فكيف يُتوهم بعد هذا أن خلقاً يحصره ويحويه؟! وقد قال سبحانه: ﴿وَلَا تُصَلِّنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، أي «على جذوع النخل» ﴿فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ١٣٧]، بمعنى «على الأرض» ونحو ذلك، وهو كلام عربي حقيقة لا مجازاً وهذا يعلمه من عرف حقائق معاني الحروف، وأنها متواطئة في الغالب لا مشتركة^(٢).

الشُّبْهَةُ الرَّابِعَةُ

قال الرازي: العالم كُرَّةٌ... فلو كان الله في جهة فوق لكان أسفل بالنسبة إلى سكان الوجه الآخر.

وهذا الكلام «إذا تدبره العاقل تبين له أن القوم يقولون على الله ما لا يعلمون ويقولون على الله غير الحق»^(٣).

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ١٨٧ - ١٨٨).

(٢) الرسالة التدمرية (ص ٨٥ - ٨٩) تحقيق: محمود عودة السعودي، وانظر: مجموع الفتاوى (٥/ ١٠٦) و(١٦/ ١٠٠ - ١٠١)، ودرء تعارض العقل والنقل (٧/ ١٦)، والجواب الصحيح (٤/ ٣١٦ - ٣١٧).

(٣) الفتاوى الكبرى (٦/ ٥٥٥).

وهذه الشُّبهةُ وأمثالها «مِنَ الخيالاتِ والأوهامِ الباطلةِ، التي تُعَارِضُ بها فطرةَ الله التي فطرَ النَّاسَ عليها، والعلومَ الضروريَّةَ، والقصودَ الضروريَّةَ، والعلومَ البرهانيةَ القياسيةَّةَ، والكتبَ الإلهيَّةَ، والسننَ النبويَّةَ، وإجماعَ أهلِ العلمِ والإيمانِ مِنْ سائرِ البريةِ»^(١).

والجوابُ عَنِ الشُّبهةِ المذكورةِ مِنْ وجهين:

أحدها: أنْ يقالَ: القائلونَ بأنَّ العالمَ كرةٌ يقولونَ: إِنَّ السَّمَاءَ عاليَّةٌ على الأرضِ مِنْ جميعِ الجهاتِ، والأرضُ تحتها مِنْ جميعِ الجهاتِ، والجهاتُ قسمانَ: حقيقيَّةٌ ولها جهتانَ: العلوُّ والسُّفلُ فقط، فالأفلاكُ وما فوقها هو العالِي مطلقاً، وما في جوفها هو السَّافِلُ مطلقاً، وإضافية: وهي الجهاتُ الستُ بالنسبةِ للحيوانِ، فما أمامه يُقالُ لَهُ أَمَامٌ، وما خلفه يُقالُ لَهُ خَلْفٌ، وما عَنْ يَمِينِهِ يُقالُ لَهُ اليمينُ، وما عَنْ يساره يُقالُ لَهُ اليسارُ، وما فوقَ رأسِهِ يُقالُ لَهُ فوقٌ، وما تحتَ قدميه يُقالُ لَهُ تحتٌ.

أرأيتَ لو أنَّ رجلاً علَّقَ رجلِيهِ إلى السَّمَاءِ ورأسَهُ إلى الأرضِ أليستِ السماءُ فوقَهُ وإنْ قابلها برجليه؟!^(٢).

وإذا كانَ كذلكَ، فالملائكةُ الذينَ في السَّمَاءِ، هم باعتبارِ الحقيقةِ كُلُّهم فوقَ الأرضِ، وليسَ بعضهم تحتَ شيءٍ مِنَ الأرضِ، وكذلكَ السَّحابُ وطيَرُ الهواءِ، هوَ مِنْ جميعِ الجوانِبِ فوقَ الأرضِ وتحتَ السَّمَاءِ، ليسَ شيءٌ منه تحتَ الأرضِ. وكذلكَ ما على ظهْرِ الأرضِ مِنْ

(١) درء تعارض العقل والنقل (٧/٢١).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٩٦/٢٥ - ١٩٧).

الجبـالِ والنَّبـاتِ والحيوانِ والأناسيِّ وغيرهم، هم من جميع جوانب الأرض فوقها، وهم تحت السماء، وليس أهل هذه الناحية تحت أهل هذه الناحية، ولا أحد منهم تحت الأرض ولا فوق السماء البتة.

وإذا كانت هذه المخلوقات لا يلزم من علوها على ما تحتها أن تكون تحت ما في الجانب الآخر من العالم، فالعليُّ الأعلى سبحانه أولى أن لا يلزم من علوه على العالم أن يكون تحت شيء منه.

وكان من احتجَّ بمثل هذه الحجة إنما احتجَّ بالخيالِ الباطلِ الذي لا حقيقة له، مع دعواه أنه من البراهين العقلية، فإن كان يتصور حقيقة الأمر فهو معاندٌ جاحدٌ محتجٌّ بما يعلم أنه باطلٌ، وإن كان لم يتصور حقيقة الأمر، فهو من أجهل الناس بهذه الأمور العقلية، التي هي موافقة لما أخبرت به الرُّسلُ، وهو يزعم أنها تناقض الأدلة السمعية، فهو كما قيل:

فَإِنْ كُنْتَ لَا تَدْرِي فَتِلْكَ مُصِيبَةٌ وَإِنْ كُنْتَ تَدْرِي فَالْمُصِيبَةُ أَعْظَمُ^(١)

ومن العجب أن هؤلاء النُفـاة يعتمدون في إبطال كتاب الله، وسنة أنبيائه ورسوله، وما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها، وما فطر الله عليه عباده، وجعلهم مضطرين إليه عند قصده ودعائه، ونصب عليه البراهين العقلية الضرورية، على مثل هذه الحجة التي لا يعتمدون فيها إلا على مجرد خيالٍ ووهمٍ باطلٍ، مع دعواهم أنهم هم الذين يقولون بموجب العقل، ويدفعون موجب الوهم والخيال^(٢).

(١) درء تعارض العقل والنقل (٦/٣٢٩).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٦/٣٣٢).

الوجه الثاني:

أَنْ يَقَالَ: أَنَّهُ ﷻ مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ، وَفَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ.

قَالَ ﷻ: ﴿وَاللَّهُ مِنْ وَرَائِهِمْ مُحِيطٌ﴾ [البروج: ٢٠] وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَلَا إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطٌ﴾ [فصلت: ٥٤]. وَقَالَ ﷻ: ﴿وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطًا﴾ [النساء: ١٢٦].

وليس المرادُ مِنْ إحاطتهِ بخلقه أَنْ المخلوقاتِ داخلَ ذاتهِ المقدَّسةِ، تعالى اللهُ عَنْ ذَلِكَ علوّاً كبيراً؛ فَإِنَّهُ الْعَظِيمُ الَّذِي لَا أَعْظَمَ مِنْهُ. أَلَا تَرَى أَنَّ السَّمَاءَ لَمَّا كَانَتْ «مَحِيطَةً بِالْأَرْضِ» كَانَتْ عَالِيَةً عَلَيْهَا، وَلَا يَسْتَلْزِمُ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ مُحِيطٌ بِهِ، مِمَّا ثَلَّتُهُ وَمَشَابَهَتُهُ لَهُ، فَإِذَا كَانَتْ السَّمَاءُ مُحِيطَةً بِالْأَرْضِ، وَلَيْسَتْ مِمَّا ثَلَّتْ لَهَا فَالتَّفَاوُتُ الَّذِي بَيْنَ الْعَالَمِ وَرَبِّ الْعَالَمِ أَعْظَمُ مِنَ التَّفَاوُتِ الَّذِي بَيْنَ الْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ^(١).

وَيَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ الْعَالَمَ الْعُلُويَّ وَالسُّفْلِيَّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْخَالِقِ ﷻ فِي غَايَةِ الصُّغَرِ.

قَالَ ﷻ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَكُوتُ مَطْوِيَّتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧].

وَقَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِينَ^(٢) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ، لَمَّا ذَكَرَ لَهُ بَعْضُ الْيَهُودِ أَنَّ اللَّهَ يَحْمِلُ السَّمَوَاتِ عَلَى أَصْبَعٍ، وَالْأَرْضِينَ عَلَى أَصْبَعٍ، وَالْجِبَالَ عَلَى أَصْبَعٍ، وَالشَّجَرَ وَالشَّرَى عَلَى أَصْبَعٍ، وَسَائِرَ الْخَلْقِ عَلَى أَصْبَعٍ؛ فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَعَجُّباً وَتَصَدِيقاً لِقَوْلِ الْحَبَرِ^(٣)، وَقَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ.

(١) الصواعق المرسلّة (ص ١٣٠٨).

(٢) رواه البخاري (٤٨١١ و ٧٤١٤ و ٧٤١٥ و ٧٤٥١ و ٧٥١٣)، ومسلم (٢٧٨٦).

(٣) وما ذهب إليه بعض المتكلمين: أَنَّ ضَحْكَ النَّبِيِّ ﷺ وَتَعَجُّبَهُ، وَتَلَاوَتَهُ الْآيَةَ لَيْسَ =

وهذا يقتضي أنَّ عظمته أعظم ممَّا وصفَ ذلك الحبرُ، فإنَّ الذي في الآية أبلغ^(١).

قال الشيخ علي بن إبراهيم بن مشيقح رَحِمَهُ اللهُ :

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ أَيْضاً إِفْرَارُ نَبِينَا
يَجْعَلُ اللهُ السَّمَوَاتِ عَلَى أَصْبُعٍ
وَالشَّجَرِ عَلَى أَصْبُعٍ وَالثَّرَى عَلَى أَصْبُعٍ
ثُمَّ يَهْزُهُنَّ عَزَّ وَجَلَّ قَائِلاً
قَالُوا ضَحِكُ النَّبِيِّ مِنْهُ تَعْجَباً
هَلْ يَقْرَهُ الْمُصْطَفَى عَلَى مَقَالٍ مُخَالِفٍ
بَلْ أَيْدِ قَوْلِ الْحَبْرِ مُصَدِّقاً لِمَقَالِهِ
فَهَذِهِ أَدْلَةٌ مِنْ كِتَابِ اللهِ وَسُنَّةٍ
بَلَا تَشْبِيهِ لَهَا قَطْعاً وَلَا نُكْيُفُهَا
مُصَدِّقاً لِقَوْلِ الْحَبْرِ وَالنَّبِيِّ يَسْمَعُ
وَالْأَرْضِينَ عَلَى أَصْبُعٍ وَالْمَاءِ يَحْمِلُهُ أَصْبُعُ
وَسَائِرِ الْخَلْقِ تَحْمِلُهَا أَصْبُعُ
أَنَا الْمَلِكُ يُكْرِّرُهَا فَبِالْحَقِّ فَافْتَعُوا
وَلَيْسَ تَصَدِيقاً لِلْحَبْرِ قُلْنَا لَهُمْ اسْمَعُوا
هَذَا مُحَالٌ حَيْثُ الْإِفْرَارُ مِنْهُ سُنَّةٌ تُتَّبَعُ
بِتِلَاوَةِ آيَةٍ تُطَابِقُ قَوْلَ الْحَبْرِ تَصَدُّعُ
عَلَى مُرَادٍ ظَاهِرٍ لَفْظِهَا دَلَالَةٌ تَقْطَعُ
بَلْ نَنْتَهِي حَيْثُ انْتَهَى الْوَحْيَانِ بِنَاوَنَقْعٍ^(٢)

فقد تبين بهذا أنَّ السَّمَوَاتِ والأَرْضَ وما بينهما بالنسبة إلى عظمة الله تعالى أصغرُ من أن تكونَ مع قبضه لها إلَّا كالشيء الصغير في يد أحدنا، حتَّى يدحوها كما تُدحى الكرة^(٣).

والمقصودُ أنَّه إذا كانَ اللهُ أعظمَ وأكبرَ وأجلَّ من أن يُقدَّرَ العبَادُ قدره، أو تدركه أبصارهم، أو يحيطونَ به علماً، وأمکن أن تكونَ

= تصديقاً لقول الحبر؛ بل هو ردُّ عليه، وإنكار وتعجب من سوء اعتقاده أنَّ مذهب اليهود التجسيم. وأنَّه فهم منه ذلك. وهذا القول، يأباه النظم السني، ويخالفه واضح هذا الكلام.

(١) مجموع الفتاوى (١٦٢/١٣).

(٢) العقيدة الجامعة الكافية (٤٢/١).

(٣) مجموع الفتاوى (٥٦٢/٦).

السماءات والأرض في قبضته لم يجب - والحال هذه - أن يكون تحت العالم، أو تحت شيء منه، فإنَّ الواحدَ منَ الأدميين إذا قبضَ قبضةً أو بندقةً أو حمصةً أو حبةً خردلٍ، وأحاطَ بها، لم يجرُ أن يُقالَ: إنَّ أحدَ جانبيها فوقه.

وكذلك أمثال ذلك من إحاطة المخلوق ببعض المخلوقات، كإحاطة الإنسان بما في جوفه، وإحاطة البيت بما فيه، وإحاطة السماء بما فيها من الشمس والقمر والكواكب، فإذا كانت هذه المحيطات لا يجوزُ أن يُقالَ: إنَّها تحت المحيط، وأنَّ ذلك نقص، مع كون المحيط يحيطُ به غيره، فالعليُّ الأعلى المحيطُ بكلِّ شيءٍ، الذي تكونُ الأرضُ جميعاً قبضته يوم القيامة والسماءات مطويات بيمينه، كيف يجب أن يكون تحت شيء ممَّا هو عالٍ عليه أو محيطُ به، ويكون ذلك نقصاً ممتنعاً؟!

وقد ذكرَ أنَّ بعضَ المشايخ سئلَ عن تقريب ذلك إلى العقل، فقالَ للسائل: إذا كانَ باشقٍ كبيرٍ، وقد أمسكَ برجله حمصةً أليسَ يكونُ ممسكاً لها في حال طيرانه، وهو فوقها ومحيطُ بها؟ فإذا كانَ مثلُ هذا ممكناً في المخلوق، فكيفَ يتعذَّرُ في الخالق؟! ^(١).

فقد تبينَ بهذا الكلام «أنَّ ما يدَّعونه منَ العقليات المخالفة للنصوص لا حقيقةَ لها عند الاعتبار الصحيح، وإنَّما هي من باب القعقة بالشنان لمن يفرعه ذلك من الصبيان ومن هو شبيه بالصبيان وإذا أُعطِيَ النظرُ في المعقولات حقُّه من التمام، وجدها براهين ناطقة

(١) راجع: درء تعارض العقل والنقل (٦/٣٢٧ - ٣٢٩)، ومجموع الفتاوى (٦/٥٦٤) و(٦/٥٨١ - ٥٨٣).

بصدق ما أخبر به الرسول، وأن لوازم ما أخبر به لازم صحيح، وأن من نفاه نفاه لجهله بحقيقة الأمر^(١).

الشُّبْهَةُ الْخَامِسَةُ

لو كَانَ مَوْصُوفًا بِالْعُلُوِّ لَكَانَ جِسْمًا، وَلَوْ كَانَ جِسْمًا لَكَانَ مِمَّاثِلًا لِسَائِرِ الْأَجْسَامِ، وَاللَّهُ قَدْ نَفَى عَنْهُ الْمِثْلَ^(٢).

أقول وبالله التوفيق: هنا ثلاث مقدمات حصل فيها التلبس: أحدها: كون كل عالٍ جسمًا.

والثاني: كون الأجسام متماثلة.

والثالث: كون هذا التماثل هو المراد بالمثل في لغة العرب التي نزل بها القرآن^(٣).

والجواب على الشُّبْهَةِ المذكورة من وجوه:

الأول: قَدْ ادَّعَيْتَ أَيُّهَا الْجَهْمِيُّ أَنَّ ظَاهَرَ الْقُرْآنِ، الَّذِي هُوَ حِجَّةُ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ، وَالَّذِي هُوَ خَيْرُ الْكَلَامِ، وَأَصْدَقُهُ، وَأَحْسَنُهُ، وَأَفْصَحُهُ، وَهُوَ الَّذِي هَدَى اللَّهُ بِهِ عِبَادَهُ، وَجَعَلَهُ شِفَاءً لِمَا فِي الصُّدُورِ، وَهَدَى وَرَحْمَةً لِلْمُؤْمِنِينَ، وَلَمْ يَنْزِلْ كِتَابٌ مِنَ السَّمَاءِ أَهْدَى مِنْهُ، وَلَا أَحْسَنَ وَلَا

(١) درء تعارض العقل والنقل (٤/ ١٨١).

(٢) قال شيخ الاسلام رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٥/ ٢١٤): «لَا يُلْزَمُ مِنْ إِثْبَاتِ الْإِسْتِوَاءِ عَلَى الْعَرْشِ أَنْ يَكُونَ جِسَدًا، وَهُوَ الْجِسْمُ اللَّغْوِيُّ. فَإِنَّا نَعْلَمُ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ الْهَوَاءَ يعلو على الأرض وليس هو بجسد؛ والجسد هو الجسم اللغوي. فقول القائل: لو كان مستويًا على العرش لكان جسمًا. والجسم هو الجسد والجسد منتف بالشرع: كلام ملبس».

(٣) درء تعارض العقل والنقل (٧/ ١١ - ١١٢).